شركة بى بى اى القابضة للإستثمارات المالية

"شركة مساهمة مصرية"

القوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

وكذا تقرير مراقب الحسابات عليها

Deloitte.

صالح وبرسوم وعبد العزيز
نايل سيتى - البرج الجنوبى - الدور السادس
٢٠٠٥ (أ) كورنيش النيل
رملة بولاق - القاهرة ١١٢٢١
ج.م.ع

تليفون: ٠٩ ١٩٩ ٢٤٦ ٢ (٠) ٢٠+
www.deloitte.com

تقرير مراقب الحسابات

إلي السادة / مساهمي شركة بى بى اى القابضة للإستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة بى بى اى القابضة للإستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة فى قائمة المركز المالى المستقل فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالياً من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية المستقلة فى ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أى أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم المهنى لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، فى جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل لشركة بى بى اى القابضة للإستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية" فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وعن أدائها المالى المستقل وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

Deloitte.

صالح وبرسوم وعبد العزيز
نايل سيتى - البرج الجنوبى - الدور السادس
٢٠٠٥ (أ) كورنيش النيل
رملة بولاق - القاهرة ١١٢٢١
ج.م.ع

تليفون: ٠٩ ١٩٩ ٢٤٦ ٢ (٠) ٢٠+
www.deloitte.com

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة فى: ١٣ إبريل ٢٠١٧

كامل مجدى صالح
س.م.م رقم ٨٥١٠
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٦٩
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز

شركة بى بى اى القابضة للإستثمارات المالية

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالى المستقل

فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ جنيه مصرى
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
إستثمارات فى شركات تابعة (بالصافى)	(٦)	٩ ٤٥٣ ٧٣٢	٩ ٤٥٣ ٧٣٢
إستثمارات فى مشروعات مشتركة	(٧)	٥٥ ٣٢١ ٢٤٠	٥٧ ٢٩٤ ٧٩٠
إستثمارات فى شركات شقيقة (بالصافى)	(٨)	١٥٣ ٨٥٦ ٤٣٦	١٥٧ ٢٥١ ٧٨٦
إستثمارات مالية متاحة للبيع	(٩)	١٤١ ٢٦٢ ٠٧٧	١٤١ ٢٦٢ ٠٧٧
إستثمارات عقارية (بالصافى)	(١٠)	١١٣ ٧٨٦ ٧٩٩	١١٤ ١٠٥ ١١١
أوراق قبض غير متداولة	(١١)	-	٥ ٨٤٤ ٩٣٩
أصول ضريبية مؤجلة	(٢١)	-	٨١٢ ٧٩٩
مجموع الأصول غير المتداولة		٤٧٣ ٦٨٠ ٢٨٤	٤٨٦ ٠٢٥ ٢٣٤
الأصول المتداولة			
أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة	(٢٣،١٢)	١ ٠٨٠ ٥٣٢	٤٢٦ ٢٠٧
أرصدة مدينة أخرى	(١٣)	٦ ٩٢٩ ٥٦٦	٣ ١٣٤ ٤٤٣
أوراق قبض متداولة	(١١)	٦٠ ٦٢٣ ٢٣٢	٥٩ ٤٠٠ ٠٠٠
نقدية وودائع لاجل لدى البنوك	(١٤)	٢٠٢ ٧٨٣ ١٦٠	٨٤ ٠٣٠ ٤٨٣
مجموع الأصول المتداولة		٢٧١ ٤١٦ ٤٩٠	١٤٦ ٩٩١ ١٣٣
إجمالى الاصول		٧٤٥ ٠٩٦ ٧٧٤	٦٣٣ ٠١٦ ٣٦٧
حقوق الملكية والإلتزامات			
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر و المدفوع	(١٩)	٥٨٤ ٤٦٤ ٣١٠	٥٨٤ ٤٦٤ ٣١٠
إحتياطى قانونى	(٢٠)	٦ ٩٩٧ ١١٣	٦ ٩٩٧ ١١٣
الأرباح المرحلة		٣٥ ٩٧٧ ٨٩٣	٤٥ ٩٦٠ ٦٩٥
صافى أرباح (خسائر) العام		٧١ ٦٠٧ ٠٩٩	(٩ ٩٨٢ ٨٠٢)
مجموع حقوق الملكيه		٦٩٩ ٠٤٦ ٤١٥	٦٢٧ ٤٣٩ ٣١٦
الإلتزامات غير المتداولة			
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(٢١)	٢٢ ٣٦٧ ٣٠٨	-
مجموع الإلتزامات غير المتداولة		٢٢ ٣٦٧ ٣٠٨	-
الإلتزامات المتداولة			
أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة	(٢٣،١٥)	٢ ٩١٢ ٨٣٧	٢ ٩٠١ ٨٦١
موردون وأرصدة دائنة أخرى	(١٦)	٧ ٠٧٢ ٣٤٣	٢ ٤٧٥ ١٩٠
إلتزامات مالية اخرى	(٧)	٥ ٧٩٩ ٩٧٥	-
مخصصات	(١٧)	٧ ٨٩٧ ٨٩٦	٢٠٠ ٠٠٠
مجموع الإلتزامات المتداولة		٢٣ ٦٨٣ ٠٥١	٥ ٥٧٧ ٠٥١
إجمالى حقوق الملكية والإلتزامات		٧٤٥ ٠٩٦ ٧٧٤	٦٣٣ ٠١٦ ٣٦٧

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس القطاع المالى	العضو المنتدب	رئيس مجلس الإدارة
أحمد عبد المنعم مدبولي	د. محمد عبد المنعم عمران	محمد حازم عادل بركات

تقرير مراقب الحسابات مرفق ،،

شركة بى بى اى القابضة للإستثمارات المالية

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ جنيه مصري
الايرادات والأرباح			
إيرادات توزيعات أرباح إستثمارات مالية متاحة للبيع		٢٠ ٥١٧ ٩٥١	٥ ١٦٤ ٠٨٣
مكافأة عضوية الشركة فى مجلس إدارة الشركة الشقيقة		١ ١٦٥ ٠١٣	٩٣٣ ٧٨٣
أرباح بيع إستثمارات فى مشروعات مشتركة		٣١ ٠٧٥	-
إيجارات		٩٠٠ ٠٠٠	٩٠٠ ٠٠٠
فروق تقيم عملة		٩٩ ٧٥٧ ٨١٢	٨ ٦٦٥ ٤٨٧
إيرادات تمويلية	(٢٤)	٣ ٧٦٩ ٨٧٦	٢ ٩٤٢ ١٠٩
		١٢٦ ١٤١ ٧٢٧	١٨ ٦٠٥ ٤٦٢
المصروفات والخسائر			
إهلاك الإستثمارات العقارية	(١٠)	(٣١٨ ٣١٢)	(٣١٨ ٣١٢)
أتعاب الادارة		(١١ ٦٥١ ٣٤٩)	(١١ ٦٥١ ٣٤٩)
أتعاب إستشارات ومصروفات اخرى	(٢٥)	(٥ ٩٥٩ ٨١٤)	(١٠ ١٨٠ ٦٩٩)
ديون مشكوك فى تحصيلها		-	(٧ ٠٥٠ ٧٠٣)
مخصصات مكونة	(١٧)	(٧ ٦٩٧ ٨٩٦)	(٢٠٠ ٠٠٠)
إضمحلال قيمة الإستثمارات مشروعات مشتركة	(٧)	(٥ ٧٢٧ ١٥٠)	-
صافي أرباح (خسائر) العام قبل ضريبة الدخل		٩٤ ٧٨٧ ٢٠٦	(١٠ ٧٩٥ ٦٠١)
ضريبة الدخل		-	-
الضريبة المؤجلة	(٢١)	(٢٣ ١٨٠ ١٠٧)	٨١٢ ٧٩٩
صافي أرباح (خسائر) العام بعد ضريبة الدخل		٧١ ٦٠٧ ٠٩٩	(٩ ٩٨٢ ٨٠٢)
نصيب السهم الأساسى والمخفض من صافى أرباح (خسائر) العام	(٢٢)	١,٢٣	(٠,١٧)

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس القطاع المالى	العضو المنتدب	رئيس مجلس الإدارة
أحمد عبد المنعم مدبولي	د. محمد عبد المنعم عمران	محمد حازم عادل بركات

شركة بى بى اى القابضة للإستثمارات المالية

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	جنيه مصري	جنيه مصري
صافى أرباح (خسائر) العام بعد ضريبة الدخل	٧١ ٦٠٧ ٠٩٩	(٩ ٩٨٢ ٨٠٢)
الدخل الشامل الآخر	-	-
مجموع الدخل الشامل الآخر عن العام	-	-
إجمالى الدخل الشامل عن العام	٧١ ٦٠٧ ٠٩٩	(٩ ٩٨٢ ٨٠٢)

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس القطاع المالى	العضو المنتدب	رئيس مجلس الإدارة
أحمد عبد المنعم مدبولي	د. محمد عبد المنعم عمران	محمد حازم عادل بركات

شركة بى بى اى القابضة للإستثمارات المالية

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	رأس المال المصدر والمدفوع	إحتياطى قانونى	الرصيد الناشئ عن الإلتزام بشراء أسهم	الأرباح المرحلة	صافى أرباح (خسائر) العام	الإجمالى
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الرصيد فى ١ يناير ٢٠١٥	٣١٠ ٤٦٤ ٥٨٤	٥ ٢٥٩ ٣٦٤	(٢٢ ٩٠٠ ٠٠٠)	١٢ ٩٤٣ ٤٦٩	٣٤ ٧٥٤ ٩٧٥	٦١٤ ٥٢٢ ١١٨
بنود الدخل الشامل						
صافى خسائر العام	–	–	–	–	(٩ ٩٨٢ ٨٠٢)	(٩ ٩٨٢ ٨٠٢)
إجمالى بنود الدخل الشامل	–	–	–	–	(٩ ٩٨٢ ٨٠٢)	(٩ ٩٨٢ ٨٠٢)
المعاملات مع مالكى الشركة						
المحول إلى الإحتياطى القانونى	–	١ ٧٣٧ ٧٤٩	–	(١ ٧٣٧ ٧٤٩)	–	–
المحول الى الأرباح المرحلة	–	–	–	٣٤ ٧٥٤ ٩٧٥	(٣٤ ٧٥٤ ٩٧٥)	–
إلغاء جزء من الالتزام الناشئ عن شراء أسهم	–	–	٢٢ ٩٠٠ ٠٠٠	–	–	٢٢ ٩٠٠ ٠٠٠
إجمالى المعاملات مع مالكى الشركة	–	١ ٧٣٧ ٧٤٩	٢٢ ٩٠٠ ٠٠٠	٣٣ ٠١٧ ٢٢٦	(٣٤ ٧٥٤ ٩٧٥)	٢٢ ٩٠٠ ٠٠٠
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١٠ ٤٦٤ ٥٨٤	٦ ٩٩٧ ١١٣	–	٤٥ ٩٦٠ ٦٩٥	(٩ ٩٨٢ ٨٠٢)	٦٢٧ ٤٣٩ ٣١٦
الرصيد فى ١ يناير ٢٠١٦	٣١٠ ٤٦٤ ٥٨٤	٦ ٩٩٧ ١١٣	–	٤٥ ٩٦٠ ٦٩٥	(٩ ٩٨٢ ٨٠٢)	٦٢٧ ٤٣٩ ٣١٦
بنود الدخل الشامل						
صافى أرباح العام	–	–	–	–	٧١ ٦٠٧ ٠٩٩	٧١ ٦٠٧ ٠٩٩
إجمالى بنود الدخل الشامل	–	–	–	–	٧١ ٦٠٧ ٠٩٩	٧١ ٦٠٧ ٠٩٩
المعاملات مع مالكى الشركة						
المحول الى الأرباح المرحلة	–	–	–	(٩ ٩٨٢ ٨٠٢)	٩ ٩٨٢ ٨٠٢	–
إجمالى المعاملات مع مالكى الشركة	–	–	–	(٩ ٩٨٢ ٨٠٢)	٩ ٩٨٢ ٨٠٢	–
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١٠ ٤٦٤ ٥٨٤	٦ ٩٩٧ ١١٣	–	٣٥ ٩٧٧ ٨٩٣	٧١ ٦٠٧ ٠٩٩	٦٩٩ ٠٤٦ ٤١٥

– الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس القطاع المالى

أحمد عبد المنعم مبيولي

العضو المنتدب

د. محمد عبد المنعم عمران

رئيس مجلس الإدارة

محمد حازم عادل بركات

شركة بى بى اى القابضة للإستثمارات المالية

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى أرباح (خسائر) العام قبل ضريبة الدخل		٩٤ ٧٨٧ ٢٠٦	(١٠ ٧٩٥ ٦٠١)
يتم تسويتها بـ:			
ديون مشكوك فى تحصيلها		-	٧ ٠٥٠ ٧٠٣
مخصصات مكونة	(١٧)	٧ ٦٩٧ ٨٩٦	٢٠٠ ٠٠٠
فروق تقييم عملة		(١٠١ ٠١٢ ٩٤٧)	(٨ ٦٦٥ ٤٨٧)
إهلاك الإستثمارات العقارية	(١٠)	٣١٨ ٣١٢	٣١٨ ٣١٢
إضمحلال قيمة الإستثمارات مشروعات مشتركة	(٧)	٥ ٧٢٧ ١٥٠	-
أرباح (خسائر) التشغيل قبل التغيرات فى رأس المال العامل		٧ ٥١٧ ٦١٧	(١١ ٨٩٢ ٠٧٣)
التغير فى أوراق القبض		٤ ٦٢١ ٧٠٧	١ ٤٥٥ ٧٦٤
الزيادة فى أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة		(٤٥ ٩١٠)	(٤١٤ ٥٨٠)
الزيادة فى أرصدة مدينة أخرى		(٢ ٠١٢ ١٦١)	(٨٦٨ ٩٣٢)
الزيادة فى إلتزامات مالية اخرى		٥ ٧٩٩ ٩٧٥	-
(النقص) الزيادة فى أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة		(٥ ٢٣٧ ٢٤٠)	٢٤ ٣٠٩
الزيادة فى موردون وأرصدة دائنة أخرى		٤ ٥٩٧ ١٥٣	٧٨١ ٧٩٢
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة التشغيل		١٥ ٢٤١ ١٤١	(١٠ ٩١٣ ٧٢٠)
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
صافى مدفوعات لشراء إستثمارات فى مشروعات مشتركة		(٣ ٧٥٣ ٦٠٠)	(١ ٨٥٦ ٢٥٠)
مدفوعات لإقتناء إستثمارات فى شركات شقيقة		-	(٢١ ٠٩٣ ٠١١)
مقبوضات من إستثمارات فى شركات شقيقة		٣ ٣٩٥ ٣٥٠	-
التغير فى ودائع طويلة الأجل		-	٥٨ ٢٧٩ ٩٤٦
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من أنشطة الإستثمار		(٣٥٨ ٢٥٠)	٣٥ ٣٣٠ ٦٨٥
صافى التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال العام		١٤ ٨٨٢ ٨٩١	٢٤ ٤١٦ ٩٦٥
النقدية وما فى حكمها فى بداية العام		٥١ ٦٣٥ ٧٦١	١٨ ٥٥٣ ٣٠٩
أثر التغيرات فى أسعار الصرف على النقدية وما فى حكمها		٤٣ ٧٣١ ٦٢١	٨ ٦٦٥ ٤٨٧
النقدية وما فى حكمها فى نهاية العام	(١٤)	١١٠ ٢٥٠ ٢٧٣	٥١ ٦٣٥ ٧٦١

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس القطاع المالى	العضو المنتدب	رئيس مجلس الإدارة
أحمد عبد المنعم مدبولي	د. محمد عبد المنعم عمران	محمد حازم عادل بركات

شركة بى بى اى القابضة للإستثمارات المالية

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة بى بى اى القابضة للإستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية) "الشركة" طبقاً لاحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وقيدت بالسجل التجارى برقم ٥٢٤٥٥ فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ سجل تجارى جنوب القاهرة

موجب ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣٤٨ بتاريخ ١١ أبريل ٢٠٠٦ هذا وقد أعيد قيد الشركة بالسجل التجاري جنوب القاهرة برقم ٦٣٢٦٤ بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠١٢.غرض الشركة هو الإشتراك فى تأسيس الشركات التى تصدر أوراقاً مالية أو فى زيادة رؤوس أموالها ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع شركات الأموال التى تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر والخارج كما يجوز لها أن تندمج فى هذه الشركات أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية. وقد حددت مدة الشركة بعشرون عاماً تبدأ من تاريخ القيد بالسجل التجارى.

تتمثل أنشطة الشركة الرئيسية فى أعمال الإستثمار فى شركات أخرى وذلك وفقاً لسياساتها الاستثمارية القائمة وتقوم الشركة بإستهداف والبحث والتفاوض ومتابعة وبيع وتطوير الإستثمارات وتوزيع الإيرادات المتولدة من تلك الإستثمارات، كل ذلك بهدف تعظيم العائد لمساهمين الشركة من خلال الإيرادات المتولدة والمحققة وكذلك من خلال النمو المحقق من تلك الإستثمارات.

تجدر الإشارة إلى انه بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٦ قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة تغير إسم الشركة ليصبح شركة بى بى اى القابضة للإستثمارات المالية ش.م.م، وتم التأشير فى السجل التجارى بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٦ .

- تبدأ السنة المالية للشركة في الأول من يناير من كل عام وحتى نهاية ديسمبر من نفس العام.
- اعتمد مجلس إدارة الشركة القوائم المالية المستقلة عن العام المالى المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بتاريخ ١٠ إبريل ٢٠١٧.

٢- إطار العرض

أعدت القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التى لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أومتطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

أعدت القوائم المالية المستقلة بإتباع نفس السياسات المحاسبية المطبقة هذا العام ، فيما عدا التغيرات التي نتجت عن تطبيق المعايير المصرية الجديدة الصادرة خلال عام ٢٠١٥ والتي تم العمل بها للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠١٦، وفيما يلي أهم التعديلات وتأثيرها على القوائم المالية إن وجدت:

معيار المحاسبة المصري المعدل (١) عرض القوائم المالية:

يتطلب من المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين إحداهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة دخل) والثانية تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصر الدخل الشامل الآخر (قائمة الدخل الشامل)، كما يتطلب إضافة قائمة الى قائمة المركز المالي تتضمن الأرصدة في بداية أول فترة مقارنة معروضة في حالة تأثرها نتيجة تطبيق المنشأة لسياسة محاسبية بأثر رجعي أو تعديل بأثر رجعي أو إعادة تبويب. لا يتطلب المعيار عرض رأس المال العامل.

وقد قامت الشركة بإعداد قائمة الدخل الشامل وعرض القوائم طبقا للمعيار المعدل، ولا يوجد أي تعديلات بأثر رجعي تتطلب عرض قائمة المركز المالي التي تتضمن الأرصدة في بداية أول فترة مقارنة معروضة.

معيار المحاسبة المصري المعدل (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها:

ألغي المعيار المعدل خيار استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة. يجب عرض حركة الأصول الثابتة وإهلاكتها بالإيضاحات المتمة للقوائم المالية للفترتين (الحالية وفترة المقارنة) .لا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المستقلة للشركة.

معيار المحاسبة المصري المعدل (١٤) تكاليف الاقتراض:

ألغي المعيار المعدل المعالجة القياسية السابقة والتي كانت تعترف بتكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل على قائمة الدخل ويتطلب المعيار المعدل رسملة تلك التكلفة على الأصول المؤهلة ولا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المستقلة للشركة.

معيار المحاسبة المصري المعدل (١٨) الاستثمارات في شركات شقيقة:

تم ضم المعالجة المحاسبية للمشروعات المشتركة الي هذا المعيار، وبالتالي معالجة كل من الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة في القوائم المالية المستقلة.

تتوقف المنشأة عن استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يتوقف فيه الاستثمار عن كونه شركة شقيقة أو مشروع مشترك علي ان يتم إعادة قياس الحصص المحتفظ بها بالقيمة العادلة و اثبات الفرق بقائمة الدخل.

إذا انخفضت حقوق ملكية المنشأة فى شركة شقيقة أو مشروع مشترك ومع ذلك استمرت المنشأة في استخدام طريقة حقوق الملكية فعلى المنشأة التى اعترفت فيما مضى بمكسب أو خسارة ضمن الدخل الشامل الآخر أن تعيد تبويب ذلك الجزء من مبلغ المكسب أو الخسارة المتعلق بتخفيض حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) وذلك على أساس نسبة التخفيض، إذا كان هذا المكسب أو الخسارة مطلوب إعادة تبويبه إلى الأرباح أو الخسائر عند التخلص من الأصول أو الالتزامات ذات الصلة.

فيما يتعلق بالتوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية، ففي هذه الحالة على المنشأة ألا تقوم بتعديل القيمة الدفترية لاستثمارها في المنشأة الشقيقة أو المشروع المشترك وأية مبالغ تخص هذه الاستثمارات سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية، وذلك إذا كان تاريخ التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية حدث في فترة سابقة علي تطبيق هذا المعيار المعدل. فيما يتعلق بالتغيرات في حقوق ملكية المنشأة في المنشأة الشقيقة أو المشروع المشترك مع الاستمرار في استخدام طريقة حقوق الملكية.

لا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المستقلة للشركة.

معيار المحاسبة المصري المعدل (٢٣) الأصول غير الملموسة:

ألغي المعيار المعدل خيار استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول غير الملموسة ولا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المستقلة للشركة.

معيار المحاسبة المصري المعدل (٢٥) الأدوات المالية "العرض":

تم تعديل المعيار حيث يتم تبويب أي أداة مالية محملة بحق إعادة البيع كأداة حقوق ملكية بدلاً من تبويبها كالتزام مالى إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالفقرتين (١٦أ و ١٦ب) أو الفقرتين (١٦ج و ١٦د) من نفس المعيار، وذلك من تاريخ تمتع الأداة بالسمات واستيفائها للشروط الواردة في هذه الفقرات. وعلى المنشأة إعادة تبويب الأداه المالية من تاريخ توقف الأداه عن التمتع بكل السمات أو استيفائها كل الشروط الواردة في هذا الفقرات. ولا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المستقلة للشركة.

معيار المحاسبة المصري المعدل (٢٩) الأدوات المالية "تجميع الأعمال":

تم الغاء طريقة الشراء و استبدالها بطريقة الاقتناء مما نتج عنه:

١- تغير تكلفة الاقتناء لتصبح المقابل المادى المحول و يتم قياسة بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء.

٢- المقابل المادي المحتمل: يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المادي المحتمل في تاريخ الاقتناء كجزء من المقابل المادي المحول.

٣- تغيير طريقة قياس الشهرة في حاله الاقتناء على مراحل.

تكلفة المعاملة (التكاليف المتعلقة بالاقتناء) : تحمل كمصروف على قائمة الدخل خلال فترة تحملها ولا يتم اضافتها ضمن المقابل المادى المحول ، باستثناء تكاليف إصدار أدوات حقوق الملكية أو ادوات الدين المتعلقة مباشرة بعملية الاقتناء.

يجب تطبيق هذا المعيار المعدل بأثر مستقبلي على عمليات تجميع الاعمال التي يكون فيها تاريخ الاقتناء في أو بعد أول يناير ٢٠١٦. كما لا يتم تعديل الأصول والالتزامات الناشئة من عمليات تجميع الأعمال التي سبق تاريخ اقتنائها أول يناير ٢٠١٦. لا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية للشركة.

معيار المحاسبة المصري المعدل (٣٤) الاستثمار العقاري:

ألغي المعيار المعدل خيار نموذج القيمة العادلة للاستثمارات العقارية وأوجب استخدام القيمة العادلة لأغراض الإفصاح فقط. لا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المستقلة للشركة.

معيار المحاسبة المصري الجديد (٤٠) الأدوات المالية "الافصاحات":

تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٠) " الأدوات المالية: الافصاحات" ليتضمن جميع الافصاحات المطلوبة للأدوات المالية. تم تعديل إيضاحات القوائم المالية المستقلة لتتماشى مع متطلبات المعيار المصرى رقم (٤٠) وتم إدراج أرقام المقارنة لتلك الإيضاحات.

معيار المحاسبة المصري الجديد (٤١) القطاعات التشغيلية:

تم إلغاء معيار المحاسبة المصري رقم (٣٣) التقارير القطاعية واستبداله بالمعيار رقم (٤١) القطاعات التشغيلية. وبناء عليه أصبح نظام التقارير القطاعية الواجب الإفصاح عنها وحجم الافصاحات المطلوبة يعتمد بشكل أساسي على المعلومات عن القطاعات بالطريقة التي يستخدمها متخذ القرار التشغيلي الرئيسى للمنشأة لإتخاذ قرارات عن الموارد التى ينبغى متخذ القرار تخصيصها للقطاع وتقييم ادائة. ولايوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية للشركة

معيار المحاسبة المصري الجديد (٤٢) القوائم المالية المجمعة:

تم اصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٢) " القوائم المالية المجمعة" و بناءاً عليه تم تغيير معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) " القوائم المالية المجمعة و المستقلة" ليصبح " القوائم المالية المستقلة" و طبقاً لمعيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٢) " القوائم المالية المجمعة". تم تغيير نموذج السيطرة لتحديد الكيان المستثمر فيه والواجب تجميعه. يتم المحاسبة عن التغيرات في حقوق ملكية المنشأة الام في منشأة تابعة والتي لا تؤدي الي فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية. اعادة قياس اي حصص متبقية من استثمار منشأة قابضة في منشأة تابعة في التاريخ الذي فقدت فيه السيطرة بقيمته العادلة واثبات الفرق بقائمة الدخل. في حالة زيادة حصة الحقوق غير المسيطرة (الاقلية) من خسائر المنشأة التابعة عن حقوق ملكيتهم، ينسب الربح او الخسارة و كل بند من بنود الدخل الشامل الاخر الي ملاك المنشأة القابضة و اصحاب الحقوق غير المسيطرة حتى ولو ادي ذلك الي ظهور رصيد سالب لاصحاب الحقوق غير المسيطرة. لا ينطبق هذا المعيار على خطط مزايا نهاية الخدمة

أو أى خطط مزايا للعاملين طويلة الأجل التى ينطبق عليها معيارالمحاسبة المصرى رقم (٣٨) مزايا العاملين. وصناديق الاستثمار التي تستثنيها من التجميع الجهة الرقابية المختصة.

علي المنشأة في تاريخ تطبيق هذا المعيار ألا تقوم بتطبيق التعديلات التالية بأثر رجعي:-

فيما يتعلق بتنسيب إجمالي الدخل الشامل الي مالكي المنشأة الأم والحصص غير المسيطرة حتى وإن أدي ذلك إلى حدوث عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة، وبالتالي فعلى المنشأة ألا تقوم بتعديل أي أرباح أو خسائر لفترات سابقة على تطبيق هذا المعيار. فيما يتعلق بالتغيرات في حقوق ملكية المنشأة الأم في المنشأة التابعة والتي لا تؤدي الي فقد السيطرة. فيما يتعلق بفقد المنشأة الأم للسيطرة علي المنشأة التابعة، ففي هذه الحالة علي المنشأة الأم ألا تقوم بتعديل القيمة الدفترية لاستثمارها في المنشاة التابعة السابقة وذلك إذا كان تاريخ فقد السيطرة حدث في فترة سابقة علي تطبيق هذا المعيار. بالإضافة الي أنه يجب على المنشاة الأم ألا تقوم بإعادة حساب أي أرباح أو خسائر ناتجة من فقد السيطرة على المنشأة التابعة يكون تاريخ حدوثها قبل تاريخ تطبيق هذا المعيار. لا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المستقلة للشركة.

<u>معيار المحاسبة المصري الجديد (٤٣) الترتيبات المشتركة:</u>

تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٣) " الترتيبات المشتركة" وبناءاً عليه تم إلغاء معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٧) " حصص الملكية في المشروعات المشتركة " .

وطبقاً لمعيار المحاسبة المصرى الجديد (٤٣) "الترتيبات المشتركة" تم وضع نموذج جديد لتصنيف الترتيب المشترك وتحديد نوعه ما إذا كان مشروع مشترك (Joint Venture) أو عملية مشتركة (Joint operation).

حيث يتوقف ذلك على جوهر الترتيب وليس الشكل القانوني له. كما علي المشغل المشترك أو صاحب المشروع المشترك أن يعترف في قوائمة المستقلة بحصته في العملية المشتركة في أصول وإلتزامات وإيرادات ومصروفات المشروع المشترك. ولايوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المستقلة للشركة.

<u>معيار المحاسبة المصري الجديد (٤٤) الافصاح عن الحصص في المنشآت الاخرى:</u>

تم اصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٤) " الافصاح عن الحصص في المنشآت الاخرى " ليتضمن جميع الافصاحات المطلوبة للاستثمارات في الشركات التابعة و الشقيقة والترتيبات المشتركة و المنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجمعة.

ويهدف هذا المعيار الي الزام المنشأة بالافصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي قوائمها المالية تقييم طبيعة حصصها في المنشآت الاخري و المخاطر المصاحبة لها، وتأثيرات تلك الحصص علي مركزها المالي وادائها المالي والتدفقات النقدية. لا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المستقلة للشركة.

<u>معيار المحاسبة المصري الجديد (٤٥) قياس القيمة العادلة:</u>

تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٥) " قياس القيمة العادلة"، ويطبق هذا المعيار عندما يتطلب معيار أخر أو يسمح بالقياس بالقيمة العادلة أو الإفصاح عن القيمة العادلة. ويهدف هذا المعيار الى تعريف قياس القيمة العادلة ووضع إطار لقياس القيمة العادلة في معيار واحد وتحديد الإفصاح المطلوب لقياسات القيمة العادلة. لا يوجد تأثير لذلك التعديل على القوائم المالية المستقلة للشركة.

٣- <u>أسس إعداد القوائم المالية المستقلة</u>

أعدت القوائم المالية المستقلة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الأصول والالتزامات المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة، والاصول والالتزامات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. هذا وقد تم عرض الاستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة والاستثمارات فى مشروعات مشتركة فى القوائم المالية المرفقة على أساس التكلفة (مستبعداً منها الإضمحلال إن وجد) وهى تمثل حصة الشركة المباشرة فى الملكية وليس على أساس نتائج الأعمال وصافى أصول الشركات المستثمر فيها. هذا وتقدم القوائم المالية المجمعة تفهماً أشمل للمركز المالى المجمع ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية المجمعة للشركة وشركاتها التابعة.

٤- أهم الافتراضات المحاسبية والمصادر الاساسية للتقديرات غير المؤكدة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية للشركة من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التى لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

إن هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى ذات العلاقة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تتم مراجعة التقديرات المستخدمة فى تحديد تلك الافتراضات بصفة مستمرة.

ويتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير فى التقديرات المحاسبية فى الفترة التى تم فيها ذلك التغيير فى حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك الفترة فقط بينما يتم الاعتراف بتلك التسويات خلال الفترة التى تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثرا على الفترة الحالية والفترات المستقبلية، وبصفة خاصة المعلومات والتقديرات المرتبطة بالحكم الشخصى وعدم التأكد فى تطبيق السياسات المحاسبية ذات التأثير الهام على قيم الأصول والإلتزامات المدرجة بالقوائم المالية. وفيما يلى أهم البنود التى استخدمت فيها هذه التقديرات والحكم الشخصى.

- الالتزامات المحتملة والمخصصات

تقوم الإدارة بدراسة الأحداث والمؤشرات التى قد ينشأ عنها التزام على الشركة من خلال ممارسة أنشطتها الاقتصادية المعتادة، وتستخدم الإدارة فى ذلك تقديرات وافتراضات أساسية للحكم على مدى تحقق شروط الاعتراف بالالتزام فى القوائم المالية ويتضمن ذلك تحليل المعلومات لتقدير ما إذا كانت الأحداث الماضية تؤدى إلى نشأة التزام حالى على الشركة وبناء توقعات مستقبلية بشأن التدفقات النقدية التى من المرجح تكبدها لتسوية ذلك الالتزام وتوقيتها بالاضافة إلى إختيار الطريقة التى تُمَكِنُ الإدارة من قياس قيمة الالتزام بدرجة يعتمد عليها.

- الإضمحلال فى قيمة الأصول المالية

تقوم الإدارة فى تاريخ كل مركز مالى بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال فى قيمة كافة أصولها المالية.

وتتعرض قيمة الأصول المالية للاضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعي على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ فى تاريخ لاحق للاعتراف الأولى بهذا الأصل المالي.

ويتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الأصول المالية مباشرة بخسائر الاضمحلال فيما عدا تلك المتعلقة بالانخفاض فى القيمة المتوقع تحصيلها من الأرصدة المستحقة على الأطراف ذات العلاقة وبعض الأرصدة المدينة حيث يتم تكوين حساب للاضمحلال فى قيمتها.

- الانخفاض فى قيمة الأصول غير المالية

يتم مراجعة الأصول غير المالية لتحديد مدى وجود مؤشرات على انخفاض القيم الدفترية لتلك الأصول عن القيمة القابلة للاسترداد ومدى وجود خسائر إضمحلال تكون قد حدثت تستوجب الإعتراف بها. يتطلب تحديد وجود مؤشرات الانخفاض استخدام أفضل تقديرات ممكنة للإدارة بناء على معلومات يتم الحصول عليها من خلال المجموعة، ومن خلال السوق مع الاعتماد على الخبرة السابقة.

عندما يتم تحديد المؤشرات المؤيدة لاحتمال وجود انخفاض فى قيمة الأصل، تقوم الادارة بتقدير خسارة الإضمحلال بإستخدام أساليب تقييم ملائمة. ان تحديد مؤشرات وجود إضمحلال وتقدير قيمة الإضمحلال يعتمد على عناصر قد تختلف من وقت لآخر بشكل قد يؤثر على تقديرات الادارة.

- **الاعتراف بالالتزامات الضريبية الجارية وقياسها**

تخضع أرباح الشركة لضرائب الدخل مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد العبء الإجمالي للضريبة على الدخل. ونظراً لأن بعض المعاملات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد خلال الفترة المالية لذا تقوم الشركة بإثبات التزام الضريبة الجارية وفقاً لتقديرات مدى خضوع المعاملات بصفة نهائية للضريبة وكذا مدى احتمال نشأة ضريبة إضافية عند الفحص الضريبى. وعندما تكون هناك فروق بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها،

يتم الاعتراف بتلك الفروق ضمن ضريبة الدخل والالتزام الضريبى الجارى في الفترة التي تتضح خلالها تلك الفروق باعتبارها من التغييرات فى التقديرات المحاسبية.

٥- **أهم السياسات المحاسبية**

وفيما يلى عرض بأهم السياسات المحاسبية المطبقة فى إعداد القوائم المالية المستقلة للشركة. علما بأن هذه السياسات تم تطبيقها بثبات خلال الفترات المعروضة بما فى ذلك سنة المقارنة:

أ. **استثمارات فى شركات تابعة**

الشركة التابعة هى منشأه تسيطر علىها منشأة أخرى تسمى (الشركة الأم)، ويفترض تتحقق السيطرة عندما يحق للشركة عوائد متغيرة من خلال مساهمتها فى المنشاة المستثمر فيها عندما يتعرض –او يحق لها – عوائد متغيره و لديها القدرة على التاثير على تلك العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها. وبالتالى فإن الشركة تسيطر على المنشأة المستثمر فيها عندما يكون للشركة جميع ما يلى:

أ- السلطة على المنشأة المستثمر فيها و.ذلك عندما يكون للشركة حقوق قائمة تعطيها القدرة الحالية على توجية الأنشطة التى تؤثر على عوائد المنشأة المستثمر فيها. كما يمكن أن تنشأ السلطة من خلال أدوات حقوق الملكية (مثل الأسهم) أو أن تمتلك الشركة السلطة و إن لم تمارس حقوقها فى التوجية بعد. تكون للشركة السلطة على المنشأة المستثمر فيها حتى إذا كانت المنشأت الأخرى لديها حقوق حالية قائمة تمنحهم المقدرة الحالية على المشاركة فى توجية الأنشطة المعنية.

ب- التعرض أو الحق فى العوائد المتغيرة من خلال مساهمتها فى المنشأة المستثمر فيها عندما يكون من المحتمل أن تتنوع عوائد الشركة الناتجة عن شراكتها نتيجة أداء المنشأة المستثمر فيها.

ج- القدرة على استخدام سلطتها على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على مبلغ العوائد التى تحصل علىها منها.

حقوق التصويت المحتملة

تأخذ الشركة الأم فى اعتبارها وجود تأثير حقوق التصويت المستقبلية التى يمكن ممارستها او تحويلها فى الوقت الحالى، بما فى ذلك حقوق التصويت المستقبلية لدى أى منشأة أخرى عند تقييم مدى قدرة المنشاة على التحكم فى السياسات المالية والمستقبلية للشركة التابعة، ولا تعتبر حقوق التصويت المستقبلية قابلة للممارسة أو التحويل فى الوقت الحالى إذا كانت متوقفة على تاريخ محدد فى المستقبل او على وقوع حدث فى المستقبل.

هذا ويتم المحاسبة عن الإستثمارات فى شركات تابعة بالتكلفة إلا إذا تم تبويبها كاستثمارات غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل. على أنه فى حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة الإستثمارات فى شركات تابعة فى تاريخ القوائم المالية المستقلة فيتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الإستثمارات إلى قيمتها الإستردادية وتدرج خسائر الإضمحلال الناتجة فورا بقائمة الدخل.

ب. استثمارات فى شركات شقيقة

ويتم المحاسبة عن الإستثمارات فى شركات شقيقة باستخدام طريقة التكلفة. أما بالنسبة للاستثمارات التى يتم تبويبها كإستثمارات غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل ولا تتبع الشركة طريقة حقوق الملكية فى المحاسبة عن استثماراتها فى الشركات الشقيقة فى القوائم المالية المستقلة المرفقة تطبيقا للفقرة (١٧) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٨).

على أنه فى حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر اضمحلال فى قيمة الاستثمارات فى شركات شقيقة فى تاريخ القوائم المالية فيتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الاستثمارات إلى قيمتها الإستردادية وتدرج خسائر الإضمحلال الناتجة فوراً بقائمة الدخل.

ج. استثمارات فى مشروعات مشتركة

مشروعات المشتركة هى منشأة تتمتع المجموعة بسيطرة مشتركة عليها مع طرف أو أطراف أخرى بموجب إتفاق تعاقدى للقيام بنشاط إقتصادى يمثل موضوع السيطرة المشتركة.

يتم المحاسبة عن الإستثمارات فى مشروعات مشتركة بالتكلفة إلا إذا تم تبويبها كاستثمارات غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل. على أنه فى حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة الإستثمارات فى مشروعات مشتركة فى تاريخ القوائم المالية فيتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الإستثمارات إلى قيمتها الإستردادية وتدرج خسائر الإضمحلال الناتجة فوراً بقائمة الدخل.

د. استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتمثل فى استثمارات مالية بغرض المتاجرة والتى يتم الاعتراف المبدئى بها عند الاقتناء بالتكلفة والتى تمثل القيمة العادلة فى تاريخ الاقتناء. ويتم القياس اللاحق لتلك الاستثمارات فى تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة على أن تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير فى القيمة العادلة مباشرة بقائمة الدخل.

تثبت الأرباح (الخسائر) الناتجة عن بيع الاوراق المالية فى تاريخ تنفيذ المعاملة ويتمثل فى الفرق بين سعر البيع (بعد خصم المصروفات والعمولات) والقيمة الدفترية للاستثمارات المباعة.

هـ. استثمارات مالية متاحة للبيع

يتم الاعتراف الأولى بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع عند الاقتناء بالتكلفة والتى تتضمن الأتعاب والعمولات المدفوعة للوكلاء والمستشارين والسماسرة والتجار والضرائب التى تفرضها الجهات التنظيمية والبورصات وضرائب ورسوم نقل ملكية الاستثمار. ويتم القياس اللاحق لتلك الاستثمارات فى تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة على أن تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير فى القيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية لحين استبعاد الاستثمارات من دفاتر الشركة ومن ثم تستبعد الأرباح أو الخسائر المجمعة التى سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعترف بها فوراً بقائمة الدخل.

وفى حالة وجود أدلة موضوعية على إضمحلال قيمة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع فى تاريخ القوائم المالية تستبعد الخسائر المجمعة التى سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعترف بها فورا بقائمة الدخل حتى ولو لم تكن تلك الاستثمارات قد تم استبعادها من الدفاتر.

وتستخدم التكلفة فى قياس الاستثمارات المالية فى أدوات حقوق الملكية المصنفة كأصول مالية متاحة للبيع فى حالة إذا ما كانت تلك الإستثمارات غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية أو لا توجد لها أسعار بسوق نشطة أو لا يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة يمكن الإعتماد عليها.

و. إستثمارات عقارية

هى تلك الإستثمارات فى عقارات بغرض الحصول على إيجارات أو الإستفادة من الزيادة فى قيمتها السوقية.

تظهر كافة بنود الإستثمارات العقارية بالمركز المالى بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر المجمعة الناتجة عن الإضمحلال فى قيمتها. وتتضمن تكلفة الإستثمار كافة النفقات المرتبطة مباشرة بالاقتناء.

تتحدد الأرباح والخسائر الناشئة عن إستبعاد الإستثمارات العقارية على أساس الفرق بين صافى عائد الاستبعاد والقيمة الدفترية لتلك الإستثمارات ويتم إدراجها بقائمة الدخل.

ويتم إهلاك تكلفة الإستثمارت العقارية، بخلاف الاراضي، بطريقة القسط الثابت على مدار العمر المتوقع لها ووفقاً للمعدلات السنوية التالية :-

البيان	تقديرات العمر الإنتاجى بالسنوات	معدل الإهلاك
المبانى	٥٠	%٢

ز. النقدية وما فى حكمها

تتمثل النقدية وما فى حكمها فى أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك والودائع تحت الطلب قصيرة الأجل والقابلة للتحويل إلى قيم نقدية محددة لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والتى يكون تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيلاً.

ح. قائمة التدفقات النقدية

تم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة.

ط. ترجمة العملات الأجنبية

تم تحديد الجنيه المصرى كعملة القيد باعتباره العملة الأساسية التى تتم بها معظم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة. وتثبت المعاملات التى تتم بعملات بخلاف الجنيه المصرى طبقاً لأسعار الصرف السائدة فى تاريخ إجراء تلك المعاملات. وفى تاريخ كل مركز مالى يتم إعادة ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى للجنيه المصرى طبقاً لأسعار الصرف المعلنة من قبل البنوك التى تتعامل معها الشركة فى ذلك التاريخ.

تتم ترجمة البنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتى استخدمت القيمة العادلة فى قياسها باستخدام أسعار الصرف التى كانت سائدة فى تاريخ تحديد القيمة العادلة. أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتى استخدمت التكلفة التاريخية فى قياسها فلا يعاد ترجمتها.

وتدرج أرباح وخسائر الترجمة بقائمة الدخل عن الفترة المالية التى نشأت فيها فيما عدا الفروق الناتجة عن ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالقيمة العادلة حيث يتم ادراج فروق الترجمة كجزء من التغيرات فى قيمتها العادلة.

ي. القياس والاعتراف بالإيراد

يتم قياس الايراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للشركة وذلك بعد إستبعاد أى خصم. وبصفة عامة يتم الإعتراف بالإيراد الخاص بالمعاملة عندما يكون من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الإقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة ويمكن قياس الإيراد بدقة إذا توافرت الشروط التالية مجتمعة.

(أ) يمكن قياس قيمة الإيراد بدقة.

(ب) أنه من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة.

(ج) أنه يمكن القياس الدقيق لدرجة إتمام العملية فى تاريخ المركز المالى.

و(د)أنه يمكن القياس الدقيق للتكاليف التى تم تكبدها فى العملية وكذلك التكاليف اللازمة لإتمامها.

تتضمن إيرادات الشركة فيما يلى.

– يتم اثبات عائد التوزيعات من الاستثمارات عند صدور حق المساهمين فى صرف هذه التوزيعات بالقيمة العادلة للمقابل الذى تم استلامه أو لا يزال مستحقاً للشركة.

– تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الإستحقاق على أساس التوزيع الزمنى النسبى مأخوذاً فى الإعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة المطبق على مدار الفترة حتى تاريخ الإستحقاق.

ك. <u>الضرائب</u>

يتم تكوين مخصص لمواجهة الالتزامات والخلافات الضريبية المحتملة عن الاعوام السابقة من وجهة نظر الإدارة فى ضوء المطالبات الضريبية الواردة وبعد إجراء الدراسات اللازمة فى هذا الشان.

تتمثل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة فى الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والالتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصرى ولائحته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية.

يتم تحميل قائمة الدخل للشركة بصفة دورية بعبء تقديرى للضريبة عن الفترة المالية والذى يشمل كل من قيمة الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة على أن يتم إثبات العبء الفعلى للضريبة فى نهاية العام أو الفترة. يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبى المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها فى هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقع تطبيقها فى الفترة التى سيتم خلالها تسوية الالتزام أو إستخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية فى تاريخ المركز المالى.

يتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصروف أو إيراد بقائمة الدخل باستثناء تلك المتعلقة ببنود أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتعالج الضريبة المؤجلة هى الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية إلا إذا تم رد هذه البنود التى أدرجت بحقوق الملكية إلى الوعاء الضريبى طبقاً لأحكام قوانين الضرائب المحلية عند إعداد الإقرار الضريبى وإحتساب الضريبة الجارية للعام ففى هذه الحالة يتم الإعتراف بالضريبة المؤجلة المتعلقة بتلك البنود بقائمة الدخل.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بكافة الالتزامات الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة فى المستقبل) بينما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة إلا إذا توافر احتمال قوى بإمكانية استخدام تلك الأصول لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية أو وجود دليل آخر مقنع على تحقق أرباح ضريبية كافية فى المستقبل.

ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة فى تاريخ كل مركز مالى ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبى المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبى المستقبلى باستيعاب الأصل الضريبى المؤجل أو جزء منه. هذا وتستخدم طريقة الميزانية لاحتساب الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات طويلة الأجل.

ل. <u>المخصصات</u>

يتم الإعتراف بالمخصص عندما ينشأ على الشركة التزام حالى (قانونى أو حكمى) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يترتب على تسوية ذلك الإلتزام تدفق خارج من الشركة فى صورة موارد تتضمن منافع إقتصادية وان تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الإلتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الإلتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التى يتم الإعتراف بها كمخصص افضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالى فى تاريخ القوائم المالية إذا ما أخذ فى الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الإلتزام.

وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الإلتزام الحالى فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد فى كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضى الفترة. ويتم إثبات هذه الزيادة فى المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الدخل.

م. **توزيعات الارباح**

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على المساهمين وبمكافآت مجلس الادارة فى تلك الأرباح كالتزام بالقوائم المالية فى الفترة التى يتم اعتماد تلك التوزيعات خلالها من مساهمى الشركة.

ن. **نصيب السهم فى الأرباح**

يتم احتساب نصيب السهم الأساسى و المخفض فى الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة (بعد خصم نصيب العاملين ومجلس الإدارة من الأرباح) المتعلق بالمساهمين عن مساهمتهم فى الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام.

س. **الاضمحلال فى قيمة الاصول**

الأصول غير المالية

تقوم الشركة فى تاريخ كل قوائم مالية بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية بما فيها الأصول الملموسة لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على إحتمال حدوث إضمحلال فى قيمتها فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الإضمحلال. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الاستردادية للأصل تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التى يتبعها الأصل. وتقوم الشركة بتقييم كل إستثمار على حدى سواءً كان إستثمار فى شركة تابعة أو منشأة خاضعة لسيطرة مشتركة أو شركة شقيقة كوحدة واحدة مولدة للنقد.

هذا وتتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد فى القيمة العادلة – مخصوماً منها تكاليف البيع – أو القيمة الإستخدامية أيهما أكبر.

ولأغراض إحتساب القيمة الإستخدامية يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد باستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتى لم يتم أخذها فى الإعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وإذا كانت القيمة الإستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الإستردادية. ويتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الدخل. عندما يتم فى فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن إضمحلال القيمة والتى أعترف بها فى فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الاستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التى كان من الممكن إثبات الأصل بها لو لم يتم الإعتراف بالخسارة الناتجة عن الإضمحلال فى قيمة ذلك الأصل فى السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الإضمحلال فورا بقائمة الدخل.

الأصول المالية

تقوم الشركة فى تاريخ كل قوائم مالية بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على إحتمال حدوث إضمحلال فى قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تتعرض قيمة الأصول المالية للإضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعى على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للإستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ فى تاريخ لاحق للإعتراف الأولى بهذا الأصل المالى.

وبالنسبة للإستثمارات فى أدوات حقوق الملكية والمصنفة كإستثمارات متاحة للبيع فإن الإنخفاض المستمر فى القيمة العادلة للورقة المالية عن تكلفتها يعتبر دليلا موضوعياً على حدوث إضمحلال فى قيمتها.

يتم تقدير خسارة الإضمحلال فى قيمة أصل مالى تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلى لهذا الأصل المالى.

إذا كان قد سبق الإعتراف بخسائر إضمحلال فى قيمة أصول مالية مقاسة بطريقة التكلفة المستهلكة ثم إنخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الإضمحلال بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الإعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الإضمحلال بقائمة الدخل ولكن إلى الحد الذى لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للإستثمار فى تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التى كان يمكن أن تصل إليها قيمة الإستثمار لو لم تكن خسائر الإضمحلال قد سبق الاعتراف بها. أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع والتى سبق الإعتراف بخسائر الإضمحلال فى قيمتها بقائمة الدخل فلا يتم رد الإنخفاض اللاحق فى قيمتها بقائمة الدخل وإنما يتم الاعتراف بأى زيادة لاحقة فى القيمة العادلة لتلك الإستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

ع. **الأدوات المالية**

الاصول المالية

يتم الاعتراف بالأصول المالية واستبعادها من الدفاتر طبقاً لتاريخ المعاملة حين يخضع شراء أو بيع الأصول المالية لشروط تعاقدية تتطلب تسليم الاصول المالية فى إطار زمنى محدد طبقاً للسوق، ويتم الاعتراف الأولى بتلك الاصول المالية بالقيمة العادلة مضافاً اليها تكلفة المعاملة فيما عدا الأصول المالية التي يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة.

وقد قامت الشركة بتصنيف الأصول المالية في الميزانية كما يلي: إستثمارات فى وثائق صناديق إستثمار نقدية، والأرصدة لدى البنوك والأرصدة المستحقة على أطراف ذات علاقة وتسهيلات إئتمانية لأطراف ذات علاقة وأوراق القبض وبعض البنود ضمن الأرصدة المدينة الأخرى. ويعتمد ذلك التصنيف على طبيعة الأصول المالية والغرض من اقتنائها فى تاريخ الاعتراف الأولى.

المشتقات المالية

يتم الاعتراف الأولى بالمشتقات المالية (بالإضافة إلى المشتقات المالية التى يتم المحاسبة عنها بشكل منفصل) بالقيمة العادلة على أن تحمل تكاليف المعاملة ذات العلاقة على قائمة الدخل عند تكبدها.

ويتم ادراج التغيرات التى تطرأ على القيمة العادلة للمشتقات المالية خلال كل فترة مالية في قائمة الدخل.

قد تنشأ مشتقات مالية ضمنية نتيجة لشروط تعاقدية ترد فى بعض الاتفاقات الأخرى التى قد تدخل الشركة طرفاً فيها سواء فيما يتعلق بأدوات مالية أو غير مالية. فإذا ما نشأت عن شروط تعاقدية مشتقات مالية ضمنية عندئذ يتم الاعتراف بها بصورة منفصلة عن العقد المنشئ لها وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً لمتطلبات المحاسبة عن المشتقات الضمنية وذلك إذا ما كانت تفى بشروط الفصل عن العقود المنشأة وتتسم بنفس الخصائص العامة التى تتميز بها المشتقة المالية المستقلة.

طريقة الفائدة الفعالة

تستخدم طريقة الفائدة الفعالة لحساب التكلفة المستهلكة للأصول المالية التي تمثل أدوات دين وتوزيع العائد على الفترات المتعلقة بها. ومعدل الفائدة الفعال هو المعدل الذى يتم على أساسه خصم المتحصلات النقدية المستقبلية (والتى تتضمن كافة الاتعاب والمدفوعات أو المقبوضات بين أطراف العقد والتي تعتبر جزء من معدل الفائدة الفعلى كما تتضمن تكلفة المعاملة وأية علاوات أخرى) وذلك على مدار العمر المقدر للأصول المالية أو أى فترة مناسبة اقل.

ويتم الاعتراف بالعائد على كافة أدوات الدين على أساس الفائدة الفعالة فيما عدا ما هو مبوب منها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر حيث يدخل العائد عليها ضمن صافى التغير فى قيمتها العادلة.

الالتزامات المالية وادوات حقوق الملكية المصدرة بمعرفة الشركة

تبويب أداة الدين كالتزام أو كحقوق ملكية

يتم تصنيف الأدوات المالية كإلتزامات أو كحقوق ملكية طبقاً لجوهر تعاقدات الشركة وذلك في تاريخ اصدار تلك الأدوات.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية تتمثل فى أى تعاقد يعطى الحق فى كافة أصول المنشأة بعد خصم كل ما عليها من التزامات.

يتم تسجيل أدوات حقوق الملكية التى تصدرها الشركة بقيمة المبالغ المحصلة أو صافي قيمة الأصول المحولة مخصوماً منها تكاليف الإصدار المرتبطة مباشرة بالمعاملة.

طبقاً لإتفاقية المساهمين يتمتع مساهمى الشركة بحق إسترداد عدد محدد من الأسهم سنوياً خلال فترة خمس سنوات مقابل نقدية مساوية للأنصبه النسبية لكل مساهم فى القيمة العادلة لصافى أصول الشركة فى تاريخ ممارسة الحق.

وتعتبر الأداة المالية المحملة بحق خيار البيع هى تلك الأداة التى تتضمن إلتزاماً تعاقدياً يوجب على الشركة إعادة شراء أو إسترداد تلك الأداة مقابل نقدية أو أى أصل مالى آخر ويتم تبويبها كأداة حقوق ملكية عندما تتوافر فيها الشروط التالية مجتمعة:

- أن تعطى الأداة الحق لحاملها فى حصة تتناسب مع مساهمته من صافى أصول الشركة فى حالة تصفية الشركة.
- أن تكون الأداة فى مستوى أدنى فيما يتعلق بالحقوق المترتبة على صافى أصول الشركة عند التصفية والأولوية فى السداد من أية أدوات مالية أخرى.
- أن تكون كل الأدوات المالية، التى تقع فى ذلك المستوى الأدنى المذكور أعلاه، لها خصائص مماثلة.
- ألا تتضمن تلك الأداة أية خصائص أخرى قد تتطلب تبويبها كإلتزام، بخلاف تضمنها إلتزاماً تعاقدياً يوجب على الشركة إعادة شراء أو إسترداد تلك الأداة مقابل نقدية أو أى أصل مالى آخر.
- أن تكون التدفقات النقدية المتوقعة من تلك الأداة تترتب بشكل جوهرى على الأرباح أو الخسائر والتغير فى صافى الأصول المعترف بها أو القيمة العادلة لصافى أصول الشركة المعترف بها وغير المعترف بها على مدار عمر الأداة.

وحيث أن أسهم الشركة القابلة للإسترداد بموجب إتفاقية المساهمين تتوافر فيها تلك الشروط مجتمعة فقد تم تبويبها كأدوات حقوق ملكية. ويتم قياسها بقيمة المقابل المستلم مخصوماً منه تكاليف الإصدار. وإذا ما قرر المساهمون ممارسة تلك الحقوق الواردة بإتفاقية المساهمين والمتعلقة بحق خيار البيع للأسهم سيتم تبويب تلك الحقوق كإلتزام مالى فى تاريخ الممارسة.

الالتزامات المالية

قامت الشركة بتبويب كافة التزاماتها المالية كأرصدة الموردون والأرصدة المستحقة للأطراف ذات العلاقة وأرصدة دائنة أخرى، ويتم الاعتراف الأولى بالالتزامات المالية بالقيمة العادلة (القيمة التى تم استلامها) بعد خصم تكلفة المعاملة على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعال وتوزيع مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به على اساس العائد الفعلى.

ان طريقة معدل الفائدة الفعالة هو أسلوب لاحتساب التكلفة المستهلكة للالتزامات المالية وتحميل مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به.

ومعدل الفائدة الفعال هو المعدل الذى يتم على أساسه خصم المدفوعات النقدية المستقبلية على مدار العمر المقدر للالتزامات المالية أو أى فترة مناسبة اقل.

٦- استثمارات فى شركات تابعة (بالصافى)

اسم الشركة	عدد الأسهم	نسبة الاستحواذ	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ جنيه مصرى
شركة Beard A.G	٣٩ ٠٠٠	%٦٠	١٨ ٧٠٣ ٠٧٦	١٨ ٧٠٣ ٠٧٦
مدفوعات تحت حساب استثمارات فى شركات تابعة*			١٨ ١٦٢ ٧٥٨	١٨ ١٦٢ ٧٥٨
يخصم:				
الإضمحلال فى قيمة الاستثمار فى شركة Beard A.G**			(٢٧ ٤١٢ ١٠٢)	(٢٧ ٤١٢ ١٠٢)
			٩ ٤٥٣ ٧٣٢	٩ ٤٥٣ ٧٣٢

* قامت الشركة بسداد هذه المبالغ الى الشركة التابعة Beard A.G حيث تعتزم زيادة رأسمالها عند قيام باقى مساهمى الشركة التابعة بسداد حصصهم واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ تلك الزيادة بما فى ذلك التأشير بالسجل التجارى لتلك الشركة.

** يتمثل رصيد الإضمحلال فى قيمة الإستثمار فى شركة Beard A.G والذى تم تكوينة خلال الأعوام المالية السابقة. وتقوم الإدارة بدراسة الإضمحلال فى الإستثمار فى نهاية العام ما لم تحدث تغيرات جوهرية تستدعى إجراء الدراسة قبل ذلك التاريخ.

٧- استثمارات فى مشروعات مشتركة

اسم الشركة	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ جنيه مصرى
شركة إينرجيا تكنولوجيز لنظم المعلومات *	٥ ٥٣٢ ١٢٤	% ٦٨,٠٤	٥٥ ٣٢١ ٢٤٠	٥٥ ٤٣٨ ٥٤٠
شركة بلتون كابيتال ريد سى فنشر للطاقة الشمسية **	٧ ٤٢٥	% ٤٩,٥	٥ ٧٢٧ ١٥٠	١ ٨٥٦ ٢٥٠
يخصم : الإضمحلال فى إستثمارات فى مشروعات مشتركة			(٥ ٧٢٧ ١٥٠)	--
			٥٥ ٣٢١ ٢٤٠	٥٧ ٢٩٤ ٧٩٠

* طبقاً لإتفاقية المساهمين تم إنشاء شركة إينرجيا بنهاية عام ٢٠٠٦ فيما بين الشركة وأطراف الإدارة لشركة الجيزة للأنظمة ش.م.م "الجيزة للأنظمة" بغرض الإستحواذ على حصة حاكمة فى شركة الجيزة للأنظمة. وتمتلك شركة إينرجيا حالياً حصة تبلغ ٦٩% من رأس مال شركة الجيزة للأنظمة.

خلال عام ٢٠١٣ قامت الشركة بمنح مساهمى شركة إينرجيا تكنولوجيز لنظم المعلومات حق شراء عدد ٤٦٢ ٠٥١ سهم (تمثل ٥,٦٨% من اسهم الشركة المستثمر فيها) وذلك خلال الفترة من يوليو ٢٠١٣ حتى يوليو ٢٠١٦وبتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٥ تم تعديل إتفاقية المنح عن طريق إلغاء الإتفاقية المبرمة فى ٢٠١٣ وإبرام إتفاقية جديدة مع كل من مساهمى شركة إينرجيا تكنولوجيز لنظم المعلومات وعدد من موظفى شركة الجيزة للأنظمة تمنح من خلالها الحق فى شراء نفس عدد الأسهم البالغ ٤٦٢ ٠٥١ سهم وبنفس الشروط وتنتهى فى مارس ٢٠١٦.

هذا وقد قام أحد مساهمى شركة إينرجيا تكنولوجيز لنظم المعلومات بممارسة حق الشراء لعدد ١١ ٧٣٠ سهم والتى تمثل نسبة ٠,١٤% من أسهم الشركة بقيمة إجمالية قدرها ١٤٨ ٣٧٥ جنيه مصرى وقد تم تنفيذ عملية الشراء بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١٦ وحتى نهاية تلك الإتفاقية لم يقم أى من المساهمين الباقيين بممارسة حق الشراء.

على الرغم من إمتلاك الشركة ٦٨,٠٤% من رأس المال وحقوق التصويت فى شركة إينرجيا تكنولوجيز لنظم المعلومات إلا أنه طبقاً للبنود التعاقدية الواردة بإتفاقية المساهمين الخاصة بشركة إينرجيا المشار إليها أعلاه مع أطراف إدارة شركة الجيزة للأنظمة فإن كلاً من طرفى التعاقد يتمتعان بسيطرة مشتركة على شركة الجيزة للأنظمة.

** بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٥ قامت الشركة بتأسيس شركة بلتون كابيتال ريد سى فنشر للطاقة الشمسية "ش.م.م" بغرض تصميم وإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة محطات إنتاج كهرباء من الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية). يبلغ رأس مال الشركة المرخص به ١٥٠ مليون جنيه مصرى، ويبلغ رأس المال المصدر ١٥ مليون جنيه مصرى. تبلغ حصة الشركة ٤٩,٥% من رأس المال وتم سداد مبلغ ١٥٠ ٧٢٧ ٥ جنيه مصرى والتى تمثل ٧٧,١٣% من حصة الشركة فى رأس المال المصدر .

وقد تم تبويب هذا الإستثمار ضمن بند إستثمارات فى مشروعات مشتركة مشتركة نظراً لوجود إتفاق مبدئى بين كلاً من الشركة والمساهمين الآخرين يتضمن تنظيم الحوكمة وإدارة الشركة من خلال آليات إتخاذ قرار تتطلب الموافقة المشتركة لكل أطراف التعاقد المشار إليها أعلاه.

- خلال عام ٢٠١٦ قامت الشركة بتكوين إضمحلال بإجمالى إستثمارتها فى شركة بلتون كابيتال ريد سى فنشر للطاقة الشمسية "ش.م.م" حيث انها لم تتمكن من الحصول على الموافقات اللازمة لتنفيذ إتفاقيات الطاقة مما يؤدى الى عدم القدرة على ممارسة أنشطاتها الأساسية.

- وخلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦ قامت الشركة ببيع عدد ٦٧٥ ٣ سهم يمثل ٢٥% من رأس مال شركة بلتون شركة بلتون كابيتال ريد سى فنشر للطاقة الشمسية "ش.م.م" بمبلغ ٤٣٩ ٣١٩ دولار بموجب إخطارات نقل الملكية .علماً بأن عملية البيع كانت مشروطة بحصول الشركة المستثمر فيها على الموافقات اللازمة لإتفاقية الطاقة المزمع عقدها بغرض ممارسة نشاطها وذلك قبل نهاية العام المالى. وخلال الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٦ لم تتمكن الشركة من الحصول على الموافقات اللازمة هذا وقد قام الطرف المشترى بممارسة حقة بمطالبة الشركة بإعادة شراء الاسهم المباعه بنفس القيمة البيعية المشار إليها. هذا وقد قامت الشركة بإعادة إثبات قيمة الأسهم فى تكلفة الأستثمار مع إثبات الإلتزام الناشئ عن عملية إعادة البيع البالغ ٩٧٥ ٧٩٩ ٥ جنيه مصرى المعادل ٤٣٩ ٣٢١ دولار ضمن بند إلتزامات مالية أخرى.

٨- إستثمارات فى شركات شقيقة (بالصافى)

اسم الشركة	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ جنيه مصرى
شركة بلتون ريتال للتجارة والإستثمار *	٧٢٧ ٥٢٦	%٢٢,٧٩	٧ ٢٧٥ ٢٥٨	١٠ ٦٧٠ ٦٠٨
شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير **	٣٧ ٣٠٩ ٢٥٥	٪٧,٤٦	١٥٣ ٨٥٤ ٦٨٥	١٥٣ ٨٥٤ ٦٨٥
يخصم: الإضمحلال فى قيمة الإستثمارات (شركة بلتون ريتال للتجارة والإستثمار)			(٧ ٢٧٣ ٥٠٧)	(٧ ٢٧٣ ٥٠٧)
			١٥٣ ٨٥٦ ٤٣٦	١٥٧ ٢٥١ ٧٨٦

بتاريخ ٦ اكتوبر ٢٠١٥ قررت الجمعية العامة العادية لشركة بلتون ريتال للتجارة والإستثمار الموافقة على قيام الشركة بشراء أسهم خزينة بعدد ٥٨٣ ٤٨٩ ١ سهم بقيمة أسمية ١٠ جنيه لكل سهم من السادة المساهمين بغرض تخفيض رأس مال الشركة. و بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٦ قامت الشركة بتخفيض الإستثمار فى شركة بلتون ريتال للتجارة والإستثمار بحصتها فى أسهم الخزينة التى تم شرائها من السادة المساهمين.

وبتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٦ قررت الجمعية العامة غير العادية الموافقة على تخفيض رأس المال المصدر بإعدام رصيد أسهم الخزينة والبالغ عددها ٥٨٣ ٤٨٩ ١ سهم .

** تم تبويب الإستثمارات فى شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير على أنها إستثمارات فى شركات شقيقة حيث تتمتع الشركة بنفوذ مؤثر على شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير وذلك عن طريق شركة مجموعة بى اى جى للإستثمار بي-في-اي (طرف ذو علاقة) حيث تمتلك الأخيرة نسبة ٢٤,١٥% من أسهم شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير وبالتالى تبلغ نسبة مساهمة الشركتين ٣١,٥٩% ويمثل عن الشركتين عدد ٣ أعضاء من ٩ أعضاء من مجلس إدارة شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير وتم ذلك بعد الأخذ فى الإعتبار أن كلاً من شركة مجموعة بى اى جى للإستثمار بى-فى-اى وشركة بى بى اى القابضة للإستثمارات المالية يتم إدارتهم بموجب عقد إدارة موقع (منفرد) بين كلاً من الشركتين وشركة بى بى بارتنرز الأستثمار المباشر.

بتاريخ ٥ إبريل ٢٠١٦ قررت الجمعية العامة العادية لشركة مدينة نصر الموافقة على زيادة رأس المال المصدر للشركة من الأرباح المرحلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ و وترتب على ذلك زيادة عدد الأسهم المملوكة للشركة من ٧٢١ ٩٠٦ ٢٧ سهم ليصبح عدد الأسهم المملوكة في شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير ٢٥٥ ٣٠٩ ٣٧ سهم وقد تم الحصول على أسهم الزيادة بتاريخ
٥ يونيو ٢٠١٦ .

٩- إستثمارات مالية متاحة للبيع

اسم الشركة	عدد الحصص	نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ جنيه مصرى
شركة توتال إيجيبت ذ.م.م "توتال"	٨٠٩ ٤١٢	%٧,٩٧	١٤١ ٢٦٢ ٠٧٧	١٤١ ٢٦٢ ٠٧٧
			١٤١ ٢٦٢ ٠٧٧	١٤١ ٢٦٢ ٠٧٧

طبقاً لإتفاقية المساهمين الموقعة في عام ٢٠١٣ مع شركة توتال او ام (Total O M) "الشركة القابضة لشركة توتال إيجيبت" تم الاستثمار في شركة توتال ايجيبت بمبلغ ٠٧٧ ٢٦٢ ١٤١ جنيه مصرى وتم تبويب ذلك الاستثمار ضمن الاستثمارات المالية المتاحة للبيع وبلغت نسبة المساهمة في رأس مال الشركة ١٣,٠١% في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣. هذا وقد قامت الشركة المستثمر فيها بالدعوة للاكتتاب في زيادة رأس المال ولم تقم الشركة بالمساهمة في تلك الزيادة. الأمر الذى أدى إلى انخفاض نسبة المساهمة من ١٣,٠١% إلى ٧,٩٧% وقد تم التأشير في السجل التجارى لشركة توتال إيجيبت بزيادة رأس المال بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤.

تضمنت اتفاقية المساهمين الموقعة فى عام ٢٠١٣ بين الشركة وشركة توتال او ام (Total O M) "الشركة القابضة لشركة توتال إيجيبت" منح الشركة خيار بيع كل او جزء من الأسهم التى تملكها إلى شركة توتال او ام (Total O M)، حيث يحق للشركة ممارسة خيار البيع ابتداء من السنة السادسة للتوقيع على إتفاقية المساهمة وحتى السنة الثالثة عشر. وبالمقابل حصلت شركة توتال او ام (Total O M) على خيار شراء كل الأسهم المملوكة للشركة إبتداءً من السنة السادسة وحتى الثالثة عشر من تاريخ التوقيع على الإتفاقية.

١٠- إستثمارات عقارية (بالصافى)

	مبنى إدارى بالمهندسين جنيه مصرى		مبنى إدارى بالمعادى جنيه مصرى		الإجمالى جنيه مصرى
التكلفة	أرض	مبنى	أرض	مبنى	
فى ١ يناير ٢٠١٦	٤٠ ٥٨٥ ٠٠٠	٦ ٤١٠ ٦٣٩	٥٧ ٩٢٢ ٨٢٥	٩ ٥٠٤ ٩٥٩	١١٤ ٤٢٣ ٤٢٣
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٤٠ ٥٨٥ ٠٠٠	٦ ٤١٠ ٦٣٩	٥٧ ٩٢٢ ٨٢٥	٩ ٥٠٤ ٩٥٩	١١٤ ٤٢٣ ٤٢٣
مجمع الإهلاك					
فى ١ يناير ٢٠١٦	--	١٢٨ ٢١٣	--	١٩٠ ٠٩٩	٣١٨ ٣١٢
إهلاك العام	--	١٢٨ ٢١٣	--	١٩٠ ٠٩٩	٣١٨ ٣١٢
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	--	٢٥٦ ٤٢٦	--	٣٨٠ ١٩٨	٦٣٦ ٦٢٤
صافى الاستثمارات العقارية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٤٠ ٥٨٥ ٠٠٠	٦ ١٥٤ ٢١٣	٥٧ ٩٢٢ ٨٢٥	٩ ١٢٤ ٧٦١	١١٣ ٧٨٦ ٧٩٩
صافى الاستثمارات العقارية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٤٠ ٥٨٥ ٠٠٠	٦ ٢٨٢ ٤٢٦	٥٧ ٩٢٢ ٨٢٥	٩ ٣١٤ ٨٦٠	١١٤ ١٠٥ ١١١

تتمثل الإستثمارات العقارية للشركة فى عقارين الأول مبنى إدارى كائن بمنطقة المعادى، والثانى مبنى إدارى كائن بمنطقة المهندسين. وجارى حالياً إتخاذ الإجراءات القانونية لتسجيل تلك العقارات بإسم الشركة لدى مصلحة الشهر العقارى.

قامت الشركة بتأجير مبنى المهندسين إلى إحدى الشركات المملوكة لشركة شمس الصناعة إيجاراً تشغيليا من أول يناير ٢٠١٥ ولمدة ٥ سنوات، وذلك مقابل إيجاراً شهريا ٠٠٠ ٧٥ جنيه مصرى حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٧ وتزاد القيمة الإيجارية اعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠١٧ لتصبح مبلغاً وقدره ٠٠٠ ٦٠ دولار أمريكى على ان تزداد بعد ذلك بواقع ٥% سنوياً حتى نهاية مدة الإيجار.

وبموجب عقد الإيجار منحت الشركة المستأجرة حق شراء عقار المهندسين إجمالياً أو ١٣٠ متر مربع من الدور الأرضي. وينتهى حق الشراء فى ٣٠ يونيو ٢٠١٧. ويتم إحتساب سعر الممارسة على كل المبالغ المدفوعة بواسطة الشركة للإستحواذ على المبنى بالإضافة إلى النفقات اللاحقة بمعدل يتزايد بنسبة ١٢% سنوياً. وبالمقابل تتمتع الشركة بحق إلغاء عقد الإيجار بعد مرور عام من تاريخ توقيعة.

وتجدر الإشارة إلى أن القيمة العادلة للاستثمارات العقارية بلغت ٠٤٥ ٢٩٢ ١١٤ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وفقاً لتقرير الخبير المثمن في ديسمبر ٢٠١٦ .

١١- أوراق قبض

بيـــان	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ جنيه مصرى
مجموعة بى اى جى للإستثمار بى-فى-اى *	٥٩ ٤٠٠ ٠٠٠	٥٩ ٤٠٠ ٠٠٠
شركة شمس الصناعة **	٨ ٢٧٣ ٩٣٥	١٢ ٨٩٥ ٦٤٢
أخرى	--	--
يخصم: ديون مشكوك فى تحصيلها	(٧ ٠٥٠ ٧٠٣)	(٧ ٠٥٠ ٧٠٣)
	٦٠ ٦٢٣ ٢٣٢	٦٥ ٢٤٤ ٩٣٩
الجزء المتداول	٦٠ ٦٢٣ ٢٣٢	٥٩ ٤٠٠ ٠٠٠
الجزء الغير متداول	--	٥ ٨٤٤ ٩٣٩

* فى ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤ قامت المجموعة ببيع ١٢,٥% من إستثمارها فى شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير (شركة شقيقة) – إيضاح (١٤) مقابل الحصول على سند إذنى من شركة مجموعة بى اى جى للإستثمار بي–في–اي (طرف ذو علاقة) بمبلغ ٥٩,٤ مليون جنيه مصرى يستحق السداد فى ٣١ ديسمبر٢٠١٦ وقد تم تجديد ذلك السند الإذنى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

** يتمثل رصيد أوراق القبض الخاصة بشركة شمس المستلمة فى ٢١ ديسمبر ٢٠١٤ فى القيمة الحالية لما حصلت عليه المجموعة لتسوية الأرصدة المستحقة على شركة شمس الصناعة فى إطار بيع مساهمة المجموعة لإستثمارها فى شركة شمس وتسوية الأرصدة المدينة المستحقة عليها وتستحق السداد شهرياً خلال الفترة من أبريل ٢٠١٥ حتى نوفمبر ٢٠١٦ موزعة على ٤٠ قسط نصف شهرى متضمن أصل المديونية والفائدة وتبلغ قيمة القسط الواحد مبلغ ٤٠١ ٨٨٨ جنيه مصرى. هذا وقد بلغت القيمة المستقبلية لتلك الأوراق، فى تاريخ الحصول عليها، متضمنة الفوائد مبلغ ١٦ ٠٧٥ ٥٣٤ جنيه مصرى والتى تم خصمها بإستخدام معدل فائدة ١٢%. خلال السنة المالية السابقة لم تقم شركة شمس بسداد بعض الشيكات المستحقة فى المواعيد المتفق عليها، وقد قامت إدارة الشركة بالتفاوض مع شركة شمس لتسوية أرصدة الشيكات المرتدة، وفى شهر أكتوبر ٢٠١٥ قامت الشركة باتخاذ الاجراءات القانونية و المضى قدماً باللجوء للقضاء للحصول على حقوقها القانونية بالكامل، وفى ضوء ذلك قامت إدارة الشركة بدراسة مؤشرات الإضمحلال لرصيد أوراق القبض المستحقة ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وقد نتج عن ذلك قيام إدارة الشركة باثبات إنخفاض بمبلغ ٧ ٠٥٠ ٧٠٣ جنيه مصرى خلال العام السابق ولم يتم تكوين مخصصات خلال العام .

١٢- أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة

	طبيعة العلاقة	طبيعة الحساب	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ جنيه مصرى
شركة مجموعة بى اى جى للإستثمار بى–فى–اي	--	--	--	٦٠٠
شركة إينرجيا تكنولوجيز لنظم المعلومات	--	--	--	٢٠ ٢٠٤
شركة بلتون كابيتال ريد سى فنشر للطاقة الشمسية	مشروعات مشتركة	حساب جارى	١ ٠٨٠ ٥٣٢	٤٠٥ ٤٠٣
			١ ٠٨٠ ٥٣٢	٤٢٦ ٢٠٧

١٣- أرصدة مدينة أخرى

بيـــان	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ جنيه مصرى
تأمينات لدى الغير	٤٦ ٧٩٥	٤٦ ٧٩٥
فوائد مستحقة	٣ ٩٥٧ ٨٨٨	٤٦٩ ٧٥٥
إيجارات مستحقة	١ ٣٨٥ ٤٤٣	٤٥٤ ٥٠٠
مصروفات مدفوعة مقدماً	٦٢ ٩٥٧	٥٤٥ ٨٢١
ضرائب دخل مدينة	٤٧ ٨٥٢	٤٧ ٨٥٢
ضرائب خصم من المنبع	٩ ٠٠٠	٩ ٠٠٠
حازم أحمد حازم محارم*	٦٥٩ ٧٧٠	٦٥٩ ٧٧٠
محمد شهاب الدين النواوى*	٦٥٢ ٦١٠	٦٥٢ ٦١٠
محمد صديق حسين الوكيل	--	٨٦ ٦٦٠
محمد شلباية	--	٣١ ٦٥٠
أحمد كمال	--	٤٤ ٣١٠
دفعات مقدمة لموردين	١٠٧ ٢٥١	٨٥ ٧٢٠
	٦ ٩٢٩ ٥٦٦	٣ ١٣٤ ٤٤٣

* تتمثل هذه الأرصدة فى المبالغ التى قامت الشركة بسدادها لتمويل كامل مساهمة المذكورين فى زيادة رأس مال شركة إينرجيا لنظم المعلومات (مشروعات مشتركة) على أن يقوم المذكورين بسداد تلك المبالغ للشركة فى موعد غايته ثلاثة سنوات من تاريخ صدور قرار الزيادة فى ١٤ يوليو ٢٠١٣. هذا وقد تم إبرام عقود رهن لأسهم الزيادة الخاصة بالمذكورين بشركة إنيرجيا لصالح الشركة كضمان لسداد الأرصدة المستحقة عليهم. وبتاريخ ١ مارس ٢٠١٦ تم تجديد الرهن لأسهم الزيادة لفترة جديدة تنتهى فى ٣١ مارس ٢٠١٧ وقد تم تحصيل ذلك المبلغ بتاريخ ٦ إبريل ٢٠١٧.

١٤- نقدية لدى البنوك

بيـــان	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
حسابات جارية – بالعملة المحلية	١ ٦٠٨ ٧٩٦	٥٠٤ ٤١٣
حسابات جارية – بالعملات الأجنبية	٢١٨ ٦٤٨	٢ ٣١٠ ٦٨٩
ودائع لدى البنوك – بالعملة المحلية	١٦ ٩٩٠ ٨٠٩	--
ودائع لدى البنوك – بالعملات الأجنبية	١٨٣ ٩٦٤ ٩٠٧	٨١ ٢١٥ ٣٨١
	٢٠٢ ٧٨٣ ١٦٠	٨٤ ٠٣٠ ٤٨٣

ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقلة تتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلى:-

بيـــان	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
نقدية لدى البنوك	٢٠٢ ٧٨٣ ١٦٠	٨٤ ٠٣٠ ٤٨٣
(يخصم) ودائع لأجل – أكثر من ثلاثة أشهر	(٩٢ ٥٣٢ ٨٨٧)	(٣٢ ٣٩٤ ٧٢٢)
	١١٠ ٢٥٠ ٢٧٣	٥١ ٦٣٥ ٧٦١

١٥- أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة

بيـــان	طبيعة العلاقة	طبيعة الحساب	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
			جنيه مصرى	جنيه مصرى
شركة بى بى إى بارتنرز للإستثمار المباشر	شركة الإدارة	حساب جارى	٢ ٩١٢ ٨٣٧	٢ ٩٠١ ٨٦١
			٢ ٩١٢ ٨٣٧	٢ ٩٠١ ٨٦١

١٦- موردون وأرصدة دائنة أخرى

بيـــان	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
موردون	٥ ٠٠٢ ١٤٥	١ ٤٢٨ ٨٢٠
مصروفات مستحقة	١ ٨٥٢ ١٩٤	٦٥٤ ٨٥٠
الضرائب المخصومة من المنبع	١٨٠ ٨٤١	١٦٨ ٠٨٠
حسابات دائنة أخرى	٣٧ ١٦٣	٢٢٣ ٤٤٠
	٧ ٠٧٢ ٣٤٣	٢ ٤٧٥ ١٩٠

١٧- مخصصات

بيـــان	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	مكون خلال العام	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
مخصص مطالبات	٢٠٠ ٠٠٠	٧ ٦٩٧ ٨٩٦	٧ ٨٩٧ ٨٩٦
	٢٠٠ ٠٠٠	٧ ٦٩٧ ٨٩٦	٧ ٨٩٧ ٨٩٦

١٨- حركة الاضمحلال في الأصول المالية وغير المالية

	الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ جنيه مصرى	خسائر الإضمحلال خلال العام جنيه مصرى	الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ جنيه مصرى
الاضمحلال فى استثمارات فى مشروعات مشتركة	--	٥ ٧٢٧ ١٥٠	٥ ٧٢٧ ١٥٠
الإضمحلال فى قيمة الاستثمار فى شركات تابعة	٢٧ ٤١٢ ١٠٢	--	٢٧ ٤١٢ ١٠٢
الاضمحلال فى استثمارات فى شركات شقيقة	٧ ٢٧٣ ٥٠٧	--	٧ ٢٧٣ ٥٠٧
الاضمحلال فى أوراق قبض	٧ ٠٥٠ ٧٠٣	--	٧ ٠٥٠ ٧٠٣
إجمالى الحركة خلال العام		٥ ٧٢٧ ١٥٠	

١٩- رأس المال

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٢,٤ مليار جنيه مصرى كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٣١٠ ٤٦٤ ٥٨٤ جنيه يتمثل فى ٤٣١ ٤٤٦ ٥٨ سهم بقيمة إسميه ١٠ جنيه مصرى لكل سهم. طبقاً لإتفاقية المساهمين يتمتع مساهمى الشركة بحق بيع عدد محدد من الأسهم سنوياً إلى الشركة ولمدة محددة – إيضاح (٢٦-أ).

وبتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٧ قررت الجمعية العامة غير العادية الموافقة زيادة رأس مال الشركة المصدر وذلك بحد أقصى مبلغ ٤٠٠ مليون جنيه .

٢٠- الإحتياطى القانونى

طبقاً لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وللنظام الأساسى للشركة فإن ٥% من صافى الربح السنوى يجب تحويلها إلى الاحتياطى القانونى حتى يبلغ رصيد الاحتياطى ٥٠% من رأس المال المصدر. و تتوقف الشركة بعدها عن تكوين احتياطى إلا إذا نقص الاحتياطى عن ٥٠% من رأس المال المصدر فيتعين على الشركة العودة الى اقتطاع الاحتياطى القانونى ويستعمل الاحتياطى بقرار من الجمعية العامة العادية بناء على اقتراح من الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة.

٢١- التزامات ضريبية مؤجلة

تتمثل الضريبة المؤجلة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ فيما يلى:

	فروق مؤقتة بالجنيه المصرى	الأصل (الالتزام) الضريبى المؤجل بالجنيه المصرى
التزامات ضريبية مؤجلة نشأت عن إهلاك الإستثمارات العقارية		
رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	(٤٧٧ ٤٦٧)	(١٠٧ ٤٣٠)
الحركة خلال العام (المحملة على قائمة الدخل)	(٤٧٧ ٤٦٧)	(١٠٧ ٤٣٠)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	(٩٥٤ ٩٣٤)	(٢١٤ ٨٦٠)
التزامات ضريبية مؤجلة نشأت عن فروق عملات أجنبية غير محققة		
رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	(٨ ٥٩٦ ٥٠٧)	(١ ٩٣٤ ٢١٤)
الحركة خلال العام (المحملة على قائمة الدخل)	(١٠١ ٠١٢ ٩٤٧)	(٢٢ ٧٢٧ ٩١٣)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	(١٠٩ ٦٠٩ ٤٥٤)	(٢٤ ٦٦٢ ١٢٧)
الإصول ضريبية مؤجلة الخسائر الضريبية المرحلة		
رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١٢ ٦٨٦ ٤١٣	٢ ٨٥٤ ٤٤٣
الحركة خلال العام (المحملة على قائمة الدخل)	(١ ٥٣٢ ٢٥٨)	(٣٤٤ ٧٦٤)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	١١ ١٥٤ ١٥٥	٢ ٥٠٩ ٦٧٩
صافى الضريبة المؤجلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	(٩٩ ٤١٠ ٢٣٣)	(٢٢ ٣٦٧ ٣٠٨)
إجمالى الحركة المُحملة على قائمة الدخل فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦		(٢٣ ١٨٠ ١٠٧)

هذا ولم يتم الإعتراف بأصول ضريبية مؤجلة نظرا لعدم وجود التأكد الكافى لتحققها فى المستقبل وذلك كما يلى:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الإضمحلال فى استثمارات فى مشروعات مشتركة	٥ ٧٢٧ ١٥٠	--
مخصصات	٧ ٦٩٧ ٨٩٦	٢٠٠ ٠٠٠
	١٣ ٤٢٥ ٠٤٦	٢٠٠ ٠٠٠

٢٢- نصيب السهم الأساسى والمخفض من صافى أرباح (خسائر) العام

الأساسى: يحسب النصيب الأساسي للسهم بقسمة صافى الأرباح المتاحة لمساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال العام.

المخفض: يحسب النصيب المخفض للسهم في الربح بتعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة بإفتراض تحويل كافة الأدوات المالية القابلة للتحويل لأسهم وخيار الأسهم ويتم تعديل صافي الربح باستبعاد تكلفة أدوات الدين القابلة للتحويل مع مراعاة الأثر الضريبى لذلك. ونظراً لعدم وجود أدوات دين قابلة للتحويل لأسهم فإن نصيب السهم المخفض في الأرباح لا يختلف عن نصيب السهم الأساسى فى الأرباح.

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
صافى أرباح (خسائر) العام	٧١ ٦٠٧ ٠٩٩	(٩ ٩٨٢ ٧٠٢)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	٥٨ ٤٤٦ ٤٣١	٥٨ ٤٤٦ ٤٣١
نصيب السهم الأساسى والمخفض من صافى أرباح (خسائر) العام	**١,٢٣**	**(٠,١٧)**

٢٣- أهم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

اسم الشركة	نوع العلاقة	طبيعة التعامل/ الرصيد	حجم التعامل خلال العام (مصروف) إيراد	الرصيد مدين (دائن) ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
شركة بى بى بارتنرز للإستثمار المباشر	شركة الإدارة	أتعاب إدارة	(١١ ٦٥١ ٣٤٩)	(٢ ٩١٢ ٩٦٥)
شركة بلتون كابيتال ريد سي فنشر للطاقة الشمسية	مشروعات مشتركة	حساب جارى	--	١ ٠٨٠ ٥٣٢

٢٤- إيرادات تمويلية

بيـــان	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
عوائد وثائق صناديق إستثمار نقدية	١٦٤ ٤٦٤	٨٨٠ ١٣٧
فوائد دائنة على الودائع	٣ ٦٠٥ ٤١٢	٢ ٠٦١ ٩٧٢
	٣ ٧٦٩ ٨٧٦	٢ ٩٤٢ ١٠٩

٢٥ - أتعاب إستشارات ومصروفات أخرى

بيـــان	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
مصروفات بنكية	١٥ ٦٩٢	٢٣ ٧٢٦
مصروفات إستشارات	٤ ٩٥٥ ٥١٩	٧ ٩٣٦ ٤١٧
مصروفات سفر وإقامة	٧٩ ٦٦٤	١ ٠٨٧ ٥٩١
مصروفات تأمين	١٢٩ ٩٦٢	١٠٧ ٠٩٦
مصروفات أخرى	٧٧٨ ٩٧٧	١ ٠٢٥ ٨٦٩
	٥ ٩٥٩ ٨١٤	١٠ ١٨٠ ٦٩٩

٢٦ - إتفاقيات المساهمين والإدارة

أ. إتفاقية المساهمين

خلال عام ٢٠٠٦، قامت الشركة بالدخول فى اتفاقية مساهمين مع مساهميها وشركة الادارة "شركة بى بى اى بارتنرز للإستثمار المباشر" والتى تنظم كل من التالى:

- تشكيل مجلس الادارة، ومسئوليات المجلس.
- العلاقة مع شركة الادارة.
- تحديد السياسة الاستثمارية، السياسة المرتبطة بممارسة انشطة الشركة، السياسة المرتبطة بالحفاظ على البيئة، والسياسة المرتبطة بمكافحة غسل الاموال.
- المصروفات التي تتحملها الشركة وتلك التي تتحملها شركة الإدارة.
- اتعاب حسن الاداء التي يحصل عليها مدير الاستثمار من المساهمين مباشرة في حالة التخارج بالبيع أو بأي صورة اخرى وذلك عند تخطي العائد المحقق للمساهم نسبة محددة طبقا لما ورد بالاتفاقية.
- منح المساهمين الموقعين على هذه الإتفاقية – خلال مدة تصل إلى ٥ أعوام – حق بيع ٢٠% من الاسهم التي يمتلكوها سنويا الى الشركة. ويتم تحديد سعر ممارسة حق البيع بقيمة تعادل نصيب الاسهم المباعة في القيمة العادلة لصافى أصول الشركة. بلغ عدد الأسهم المحملة بحق خيار البيع ٤٦,٧ مليون سهم ويتم ممارسة هذا الحق خلال الأعوام من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٥. بينما بلغ عدد الأسهم المحملة بحق خيار البيع ١١,٧ مليون سهم (تمثل أسهم زيادة رأس المال التى تمت خلال عام ٢٠١٢) ويتم ممارسة هذا الحق خلال الفترة من عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨.

خلال عام ٢٠١٣ قام أحد المساهمين بإخطار الشركة برغبته فى ممارسة حق بيع عدد ٨٢٣ ٩٨٤ سهم من الأسهم التى يمتلكها فى رأس مال الشركة، وقد قامت الإدارة بتقدير القيمة العادلة لتلك الأسهم فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٩,٩ مليون جنيه مصرى تم إدراجها ضمن بند إلتزامات متداولة أخرى بقائمة المركز المالى وكتخفيض لحقوق المساهمين بنفس المبلغ ضمن قائمة حقوق الملكية، وتنص الإتفاقية على أن سعر البيع يتم تحديده فى نهاية السنة المالية التى تم ممارسة حق البيع خلالها، كما تنص على أنه فى حالة قيام أحد المساهمين بممارسة حق بيع الأسهم فإن لمجلس إدارة الشركة – فى حالة عدم وجود سيولة نقدية ناتجة عن أرباح محققة – تأجيل سداد كل أو جزء من المبلغ المستحق للمساهم طبقاً للفترة المنصوص عليها فى إتفاقية المساهمين والتى قد تمتد حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

كما قام نفس المساهم خلال عام ٢٠١٤ بممارسة حق بيع عدد ٨٢٣ ٩٨٤ سهم إضافى من الاسهم التى يمتلكها فى رأس مال الشركة، وبلغت القيمة العادلة المقدرة بواسطة الشركة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ١٣ مليون جنيه مصرى وبذلك بلغ إجمالى الإلتزام مبلغ ٢٢,٩ مليون جنيه مصرى.

بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠١٥ قام نفس المساهم بإرسال طلب ممارسة حق بيع عدد إضافى من الأسهم التى يمتلكها فى رأس مال الشركة يتم تحديد قيمتهم فى نهاية عام ٢٠١٥. هذا وقد قام المساهم بتاريخ ١٣ مايو ٢٠١٥ بسحب حق خيار بيع أسهم بلغت قيمتها العادلة المقدرة بواسطة الشركة مبلغ ٩,٩ مليون جنيه مصرى والخاصة بطلب الممارسة الصادر فى ٢٨ يونيو ٢٠١٣، وقام بالتنازل عن إستعمال هذا الحق بصفة نهائية. كما قام المساهم أيضا بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٥ بالتنازل عن الجزء الباقى والخاص بطلبات الممارسة الصادرة فى ١٧ يونيو ٢٠١٤ و ٢٥ يونيو ٢٠١٥ بصفة نهائية.

وقد تم التنازل من جانب المساهم بمرحلتية بصفة نهائية خلال العام وقد إنعكس أثر ذلك التنازل فى تلك القوائم المالية وبناءً علية تم إلغاء الالتزام البالغ قدرة ٢٢,٩ مليون جنيه مصرى خلال العام الحالى.

وبناءً عليه، وبعد تنازل المساهم عن حقه بصفة نهائية فى إعمال طلبات ممارسة خيارات البيع السابق اصدارها من قبل المساهم بموجب اتفاقية المساهمين المشار إليها، يسقط التزام الشركة بشراء تلك الأسهم.

وتقوم إدارة الشركة حالياً بالتفاوض مع المساهمين بشأن إلغاء الفقرات الواردة بإتفاقية المساهمين والتى تنص على حق المساهمين ببيع أسهمهم للشركة.

ب. **إتفاقية الادارة**

قامت الشركة بالدخول مع شركة بى بى إى بارتنرز للإستثمار المباشر بتوقيع عقد إدارة تقوم بموجبه شركة الإدارة بادارة الشركة مقابل الحصول على أتعاب إدارة سنوية بمعدل ٢% تحتسب على رأس المال المدفوع وتسدد كل ربع سنة مالية. كما يستحق لشركة الادارة أتعاب حسن اداء بنسبة ٢٠% من الارباح المتجاوزة لنسبة محددة من صافي أرباح الشركة طبقاً لاتفاقية الإدارة ولم يتم الإعتراف بأتعاب حسن آداء خلال العام الحالى أو الأعوام السابقة حيث لم تبلغ الارباح المحققة ذلك الحد الأدنى.

٢٧- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول والإلتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك وأذون الخزانة والمستحق من أطراف ذات علاقة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والعملاء كما تتضمن الإلتزامات المالية والدائنون.

هذا وتتعرض الشركة لعدد من المخاطر الناتجة عن ممارستها لأنشطتها والتى تؤثر على قيم تلك الأصول والإلتزامات المالية وكذا على الإيرادات والمصروفات المتعلقة بها. وفيما يلى أهم تلك المخاطر والأسس والسياسات التى تتبعها الشركة فى إدارة هذه المخاطر:

٢٧-١ إدارة رأس المال

تقوم الشركة بإدارة رأسمالها بغرض الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار وبما يحقق اعلى عائد للمساهمين من خلال الحفاظ على نسب متوازنة لأرصدة الدين وحقوق الملكية.

ووفقاً للسياسات والإجراءات الداخلية للشركة تقوم الإدارة التنفيذية بمراجعة هيكل رأس المال بصفة منتظمة. وكجزء من هذه المراجعة تأخذ الإدارة باعتبارها تكلفة رأس المال والمخاطر المصاحبة.

٢٧-٢ تصنيفات الادوات المالية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٥ جنيه مصرى
الأصول المالية		
النقدية بالبنوك	٢٠٢ ٧٨٣ ١٦٠	٨٤ ٠٣٠ ٤٨٣
قروض ومديونيات	٦٨ ٦٣٣ ٣٣٠	٦٢ ٩٦٠ ٦٥٠
الالتزامات المالية		
التزامات مالية بالتكلفة المستهلكة	٢٣ ٦٨٣ ٠٥١	٥ ٥٧٧ ٠٥١

٢٧-٣ أهداف إدارة المخاطر

تقوم الشركة بإدارة وتقييم المخاطر المالية المرتبطة بنشاط الشركة من خلال تقارير الرقابة الداخلية والتى تقوم بتحليل أثر تلك المخاطر ووسائل مواجهتها وتتضمن المخاطر المالية مخاطر السوق (خطر العملات الاجنبية وخطر سعر الفائدة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

وتقوم الشركة بتحليل ومواجهة المخاطر المالية التى تتعرض لها من خلال اتباع سياسات نقدية وائتمانية مناسبة وعرضها على مجلس ادارة الشركة والموافقة عليها.

٢٧-٤ خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية فى التغيرات فى أسعار العملات الأجنبية والذى يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الاصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية. وتقوم الإدارة بمتابعة دورية لأرصدة العملات الأجنبية وأسعارها السارية فى البنوك وخفض الأرصدة المكشوفة من العملات الأجنبية حيث ان أغلب تلك الأصول تمثل نقدية لدى البنوك ووثائق صناديق الإستثمار ذات طبيعة نقدية نسبياً مما يساعد على تخفيض هذا الخطر إلى الحد الأدنى.

البيان التالي يوضح تعرض الشركة لخطر أسعار صرف العملات الأجنبية بالعملات الأساسية:

	الأصول		الالتزامات	
	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
دولار الامريكي	١٠ ٤٧٣ ٣٤٧	١٠ ٧٢٧ ٤٣٦	٥٥٤ ٢٩٠	--

تحليل حساسية العملات الأجنبية

تستخدم الادارة ١٠% ارتفاع / (انخفاض) لتحديد مدى حساسية العملات الأجنبية أمام الجنيه المصرى (مع افتراض ان الأرصدة قائمة على مدار الفترة) ان انخفاض الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي بنسبة ١٠% سوف يؤدى الى أرباح صافى تقييم للأرصدة القائمة بالدولار الأمريكي بالزيادة / النقص بمبلغ ٩٠٥ ٩٩١ جنيه مصرى (٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ١ ٠٧٢ ٧٤٣ جنيه مصري).

٢٧-٥ خطر أسعر الفائدة

تتعرض الشركة لخطر أسعار الفائدة في حال حصول الشركة على تمويل من الغير بمعدل فائدة متغير، وتقوم الشركة بادارة خطر سعر الفائدة عن طريق الوصول للمزيج المناسب من مصادر التمويل وتقوم الشركة بمراجعه اسعار الفائدة الحاليه مع اسعار الفائدة بالسوق ويعتبر هذا الخطر محدود حيث لم تحصل الشركة على أي تمويل خلال الفترة بمعدل فائدة متغير.

٢٧-٦ خطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم تمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها والتي تسدد بتسليم النقدية او أصل مالي آخر. وتقوم إدارة الشركة بإدارة السيولة المالية بشكل يضمن، بقدر الإمكان، حيازتها بشكل دائم لقدر كافي من السيولة للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها فى الظروف العادية والاستثنائية وبدون تكبد خسائر غير مقبولة أو تأثير على سمعة الشركة.

٢٧- ٧ خطر الائتمان

يتمثل خطر الإئتمان فى عدم مقدرة العملاء أو الأطراف ذات العلاقه أو الأطراف الأخرى الممنوح لهم الإئتمان على سداد المستحق عليهم وتقوم الشركه بدراسة الوضع الإئتمانى قبل منح الإئتمان، وتقوم الشركه بمراجعة الأرصدة المستحقة لها والقروض الممنوحه للأطراف ذات العلاقه بصفه دوريه.

وتقوم الشركه بمراجعة ذلك الخطر وتقوم بتقديم تقارير ربع سنويه عن تلك المخاطر ووسائل مواجهة أثرهما على القوائم الماليه ويتمثل الحد الأقصى فى خطر الائتمان فيما يلى:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
نقدية لدى البنوك	٢٠٢ ٧٨٣ ١٦٠	٨٤ ٠٣٠ ٤٨٣
أوراق قبض قصيرة الأجل	٦٠ ٦٢٣ ٢٣٢	٥٩ ٤٠٠ ٠٠٠
أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة	١ ٠٨٠ ٥٣٢	٤٢٦ ٢٠٧
أرصدة مدينة أخرى	٦ ٩٢٩ ٥٦٦	٣ ١٣٤ ٤٤٣
	٢٧١ ٤١٦ ٤٩٠	١٤٦ ٩٩١ ١٣٣

٢٨- الموقف الضريبى

الضريبة على أرباح الأشخاص الإعتبارية

تخضع أرباح الشركة لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وقد قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية على أرباح الأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل وتعديلاته وذلك عن الفترة من تاريخ التأسيس وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ في المواعيد المقررة طبقاً للقانون.

هذا وقد تم إخطار الشركة خلال عام ٢٠١٣ بطلب الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ علما بأنه لم يتم الفحص الفعلى حتى تاريخه. ومع ذلك فقد ورد للشركة إخطار بعناصر ربط الضريبة عن عام ٢٠٠٩ وقد تم الطعن فى المواعيد القانونية ولم يتم إتخاذ قرار بذلك الشأن حتى تاريخ القوائم المالية.

بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٦ أقر رئيس الجمهورية القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن الضريبة على القيمة المضافة بعد موافقة مجلس النواب عليه في ٢٩ أغسطس ٢٠١٦ وإلغاء قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١١) لسنة ١٩٩١، هذا وتكون الضريبة الجديدة واجبة التطبيق بدءا من ٨ سبتمبر ٢٠١٦، وطبقا للقانون فالشركة غير خاضعة للضريبة على القيمة المضافة.

ضريبة الدمغة

الشركة خاضعة لأحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ ، ولم يتم بعد فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب.

ضريبة القيمة المضافة

نشاط الشركة غير خاضع لأحكام قانون ضريبة القيمة المضافة.

الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة

تقوم الشركة بخصم الضريبة المستحقة على المبالغ التي تقوم بدفعها للغير وذلك طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل مع توريد المبالغ التى يتم خصمها لمصلحة الضرائب في المواعيد القانونية وبانتظام ، علماً بأنه تم فحص دفاتر وسجلات الشركة من قبل مصلحة الضرائب ولم يسفر الفحص عن أية فروق.

٢٩- احداث هامة خلال السنة

بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٦ قرر البنك المركزى المصرى تعويم العمله المحليه مقابل العملات الاجنبيه ليصل متوسط سعر الدولار فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ١٨,١٣ جنيه مصرى ايضا قرر البنك المركزى المصرى رفع معدل الخصم بمعدل ٣٠٠ نقطة.

٣٠-احداث لاحقة

- قررت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٧ القرارات التالية:

(أ) الموافقة على زيادة رأس مال الشركة المصدر فى حدود المرخص به وذلك بحد أقصى بمبلغ وقدرة ٤٠٠ مليون جنيه مصرى على ان يتم طرح وتخصيص كامل تلك الزيادة للإكتتاب العام (طرح عام اولى) وذلك وفقاً لما ستسفر عنه الدراسة المعدة من المستشار المالى المستقل بشأن تحديد القيمة العادلة لسعر السهم ، كما تم الموافقة على تفويض مجلس إدارة الشركة فى تحديد توقيتات زيادة رأس مال الشركة المصدر فى حدود مقدار الزيادة المشار إليها بعالية ، وتفويض مجلس إدارة الشركة فى اتخاذ كافة إجراءات قيد أسهم الزيادة بالسوق الرئيسية بالبورصة المصرية. كما وافقت الجمعية على طرح أسهم الزيادة كلها للإكتتاب العام مباشرة دون إعمال حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .

(ب) الموافقة على تفويض مجلس إدارة الشركة فى اعتماد القيمة العادلة للسهم والمعدة من المستشار المالى المستقل.

(ج) الموافقة على تفويض مجلس الإدارة أو من يفوضة المجلس فى اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة نحو تنفيذ طرح أسهم الشركة للإكتتاب العام او/ الخاص (طرح عام أولى) .

(د) الموافقة على تفويض مجلس إدارة الشركة أو من يفوضة المجلس فى اتخاذ كافة إجراءات الطرح العام او/الخاص وكذلك إعداد نشرة الطرح وإعتمادها من الهيئة العامة للرقابة المالية وإدخال أية تعديلات على تلك النشرة.

٣١- تعديلات معايير المحاسبة المصرية

في تاريخ لاحق، قامت وزارة الاستثمار بإصدار قرار رقم (١٦) لعام ٢٠١٧ بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٧ بتعديل معيار المحاسبة المصرى رقم ١٣ "اثار التغيرات فى اسعار صرف العملات الاجنبية" والذي يحتوي على إضافة معالجات محاسبية خاصة اختيارية للتعامل مع التأثيرات المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية يطبق لمرة واحدة وقد اختارت إدارة الشركة عدم تطبيق التعديلات الواردة بالملحق المشار اليه.

رئيس مجلس الإدارة	العضو المنتدب	رئيس القطاع المالى
محمد حازم عادل بركات	د. محمد عبد المنعم عمران	أحمد عبد المنعم مدبولى